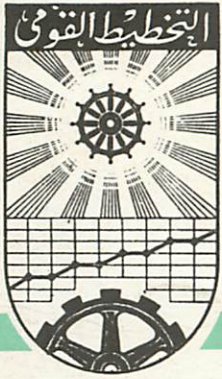


جمهورية مصر العربية



مَعْدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِىِّ

مذكرة خارجية (١٤١٨)

رأس المال الاجنبى والنمو الاقتصادى
فى
بعض الدول العربية

اعداد

د . حسين حسنى

٠ ابريل ١٩٨٦

المحتويات

صفحة

١	١ - مقدمة
٣	٢ - نموذج الفجوتين التقليدي وتعديلات
٣	نموذج تشنرى ستروت
٩	النموذج المعدل
١٦	٣ - قياس النموذج
١٦	معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى
٢١	الميل الحدية للاستيراد
٢٤	الميل الحدية للإدخار
٢٧	معاملات رأس المال
٣٠	معدلات نمو الصادرات
٣٢	٤ - استخدام النموذج فى التنبؤ
٤٤	خاتمة
٥٦	مراجع
	ملحق

يكاد لا ينقطع الحديث ، بين الاقتصاديين المنشغلين بقضايا التنمية ، عن دور رأس المال الأجنبي في النمو الاقتصادي بالدول النامية . فهذا الحديث الذي بدأ مبكرا مع بدء الاهتمام بقضية التنمية في الخمسينات ، صار حديثا موصولا ، وجزءا لا يتجزأ من أدبيات التنمية . ليس ادل على هذا من ذلك الكم الهائل من الدراسات النظرية والتطبيقية ، التي يزخر بها الأدب الاقتصادي في هذا الموضوع الحيوى .

ولا يخفى مدى ما يتسم به هذا الحديث من أهمية سياسية واقتصادية معا . فالافتراض الخارجى اذا ما تجاوز حدوده المعقولة صار غير مأمون العواقب سياسيا اذ غالبا ما تتخذ الدول المقرضة من حماية مصالحها زريعة للتدخل بصورة أو أخرى في الشؤون الداخلية للبلد المقترض مما يعد انتهاكا للسيادة الوطنية وسلبا لارادة الدولة المستقلة والتاريخ فى عصوره القديمة والمعاصرة عامر بالأمثلة على ذلك . اما من الزاوية الاقتصادية فان رأس المال اذ جنى يمكن أن يقتطع فى المدة الطويلة من الدخل الحقيقى بأكثر مما يضيف اليه وذلك اذا لم يستخدم بكفاءة . فرأس المال الأجنبى ، بهذا المعنى سلاح ذو حدين فضرره يمكن أن يكون اكبر من نفعه .

وليس ادعى للاهتمام بموضوع رأس المال الاجنبى من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بشكل ينذر بالخطر فى السنوات الأخيرة ، بالنسبة لبعض الدول العربية كمصر والسودان والصومال فقد بلغت مدفوعات خدمة الدين الخارجى مضافا اليها الأرباح نسبيا عالية من الصادرات والدخل القومى فى هذه الدول وقد اضطر البعض من هذه الدول ، تحت ضغط المديونية الباهظة ، الى سداد الديون الطويلة الأجل بأسلوبى الاقتراض قصير الأجل واعادة جدولة الديون .

وعلى حين تستنزف المديونية الخارجية الزائدة الجهد التنوى فى بعض المستمدول العربية لاتبدو هذه الدول بقادرة على تخفيض معدل اقتراضها الخارجى بصورة ملموسة -

فهي اكل انتاجها وطلبها ما زالت تبعث على تفاوت كبير بين عاداتها ووارثتها . فالمدىونية الخارجية فى ظروف هذه الدول هى سبب ونتيجة لعجز التنمية عن علاج الاختلال المزمن بين هياكل الانتاج والطلب فى هذه الدول . اذ أن هذا الاختلال هو السبب الرئيسى فى وقوع هذه الدول فى براثن مصيدة القروض الاجنبية . وعموما يبدو وان قلق الاقتصاديين العرب حول هذا الوضع له ما يبرره . فاستمرار هذا الوضع دون علاج سيقضى ان عاجلا أو آجلا الى تخفيض معدلات التنمية للحد من الواردات .

وتتصدى الدراسة الحالية فى هذا السياق لمحاولة الاجابة على بعض الأسئلة التى تثار فى هذا الخصوص مثل الى أى حد تتفاوت درجة الاعتماد على القروض الاجنبية فيما بين الدول العربية . وإلى متى ستظل التنمية العربية معتمدة على رأس المال الاجنبى . وهل ثمة بوادر لانفراج ازمة المدىونية الخارجية فى بعض الدول العربية على نهاية هذا القرن . وماهى الشروط والسياسات التى يمكن بمقتضاها تخفيض الاعتماد على رؤوس الأموال الاجنبية فى بعض الدول العربية دون الاضرار بمعدلات نمو التنمية فى هذه الدول .

وقد سرنا فى سبيل الاجابة عن هذه التساؤلات على خطوتين :

الأولى : قياس اثر كل من العوامل المحلية والعوامل الخارجية المؤثرة على النمو الاقتصادى فى بعض الدول العربية المختارة خلال الفترة من (٧٠ - ١٩٨١) .

الثانية : استطلاع مستقبل رأس المال الاجنبى فى المنطقة العربية عن طريق التنبؤ باحتياجات بعض الدول العربية من رأس المال الاجنبى وذلك باستخدام نموذج الفجوتين التقليدى .

وتتقسم الدراسة تبعا لذلك الى ثلاثة أقسام يتناول الأول منها عرضا موجزا لنموذج الفجوتين وتعديلاتة . ويتولى القسم الثانى مهمة قياس معلمات هذا النموذج بالنسبة لبعض الدول العربية . وينهم القسم الثالث باستخدام النموذج فى أغراض التنبؤ بمستقبل رأس المال الاجنبى فى المنطقة العربية .

٢ - نموذج الفجوتين التقليدي وتعديلاته

(١ - ٢) نموذج تشنرى - ستروت :

يتوقف النمو الاقتصادى فى اقتصاد مغلق - حسبها هو معروف طبقا لنموذج هارود - دومار - على التراكم الرأسالى المحلى الذى يتوقف بدوره على الادخار المحلى . أما فى اقتصاد مفتوح فان النمو الاقتصادى لا يتوقف فحسب على العوامل المحلية المثلة فى الادخار المحلى ، وانما أيضا على العوامل الخارجية المثلة فى الواردات من العالم الخارجى - فالادخار المحلى والواردات هما ركيزتى النمو الاقتصادى فى اقتصاد مفتوح .

وليس ادل على صدق ذلك كما يشهد به الواقع من أن الدول النامية التى حافظت على معدل نمو ناتجها المحلى الاجمالى هى التى حافظت على معدل نمو استثمارات ووارداتها ، أما الدول التى انخفض فيها معدلا الادخار والواردات قد انخفض فيها أيضا معدل نمو الناتج المحلى كما نجد من ناحية أخرى أن الدول النامية التى جرى فيها تقييم الواردات بشدة قد انخفض فيها معدل النمو الاقتصادى (١) .

وطبعا ليس هناك افضل من أن يكفى الادخار المحلى لتمويل الاستثمارات المطلوبة وأن تكفى الصادرات لدفع ثمن الواردات حينئذ يتحقق للبلد النامى توازنا داخليا وخارجيا فى المدة القصيرة ونموا اقتصاديا سلسا فى المدة الطويلة . الا انه غالبا ما يقصر الادخار المحلى وحصيلة الصادرات عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار والواردات عندئذ يخلق النقص فى المدخرات قيدا يعرف بقيد المدخرات المحلى ، كما يخلق النقص فى حصيللة الصادرات قيدا آخر يعرف بقيد النقد الاجنبى .

(١) التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ ، تقرير من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٢ ، ص ٢ .

ويعتبر الاقتراض الدولي وسيلة الفكك من أسرار هذين القيدتين فى وقت واحد
اذ يتسنى من خلاله للبلد النامى تمويل حجم اكبر من وارداته يفوق ما كان يمكن تحقيقه
بالاعتماد فقط على حصيلة صادراته كما يتسنى فى نفس الوقت تعويض النقص فى المدخرات
المحلية . وعلى ذلك يوفى رأس المال الأجنبى فائدة جلية للاقتصاديات النامى تتمثل
فى أمرين أولهما : حماية الجهد الانمائى من الاثار الانكماشية للاختلال الخارجى عن
طريق مقابلة الضغوط الواقعة على الواردات والادخار المحلى بموارد حقيقية اضافية
مصدرها مدخرات غير المقيمين وهى الموارد التى تستخدم فى تغطية الفرق بين الانفاق
المحلى والنتاج الجارى .

أما الأمر الثانى الذى تتمثل فيه فائدة استجلاب رأس المال الأجنبى فهى فى شحن
وتعبئة الموارد المحلية بشكل افضل عن طريق تقريب المستويات الفعلية للادخار من مستوياته
الممكنة ورفع الانتاجية الحديثة للموارد المحلية المتاحة . اذ من المعلوم أن زيادة
احدى الفجوتين عن الأخرى يتضمن انخفاض الانتاجية الحديثة للادخار أو لحصيلة
الصادرات تبعاً لنوع الفجوة الأكبر (١) .

وهكذا يمثل التساوى بين الفجوتين اهمية بالغة فى مجال رفع فاعلية الاستثمار
بوجه عام . ويشير التساوى فى هذا الصدد الى المساواة بين القيمة التقديرية وليس
القيمة الفعلية لأن التساوى الحسابى بينهما فى الحسابات الختامية هو أمر مسلم به بحكم
التعريف من واقع المتطابقات المحاسبية التالية (٢) :

(١) انظر :

G. Papanek, "Aid, Foreign Private Investment, Savings, and Growth
in less Developed Countries", Journal of Political Economy,
Vol. 81, ; No. 1, Jan. 1973, p. 126.

(٢) ارجع فى تعريف الرموز الرياضية الى الجدول (١) .

$$Y + M = C + I + X \dots\dots (1)$$

$$C = Y - S \dots\dots (2)$$

$$I = S + F \dots\dots (3)$$

$$M - X = F \dots\dots (4)$$

$$M - X = I - S = F \dots\dots (5)$$

فإذا ما قدر أن يزيد الدخل القومي سنويا بالمعدل (r^*) في الصورة التالية :

$$(Y_t^*) = Y_0 (1 + r^*)^t \dots\dots\dots (6)$$

• حيث تشير (Y_0) الى قيمة الناتج القومي في السنة (0) .

• وتشير (t) الى عدد سنوات الخطة بدءاً من السنة (0) .

وإذا ما اقتضت زيادة الدخل القومي سنويا بالمعدل المشار اليه ، استثماراً اجمالياً سنوياً (I_t^*) يتحدد بمعامل رأس المال الى الناتج (k) في الصورة التالية :

$$(I_t^*) = k r Y_t^* \dots\dots\dots (7)$$

وإذا ما نمت الصادرات سنويا بالمعدل (E) في الصورة التالية (١) :

$$X_t = X_0 (1 + E)^t \dots\dots\dots (8)$$

• حيث تشير (X_0) الى الصادرات في السنة (0) .

وإذا ما تحدد الادخار بمستوى الدخل القومي والميل للادخار وفقاً للدالة الكينزية التالية :

(١) يعكس المعدل (E) اتجاهات الطلب في الأسواق العالمية التي لا يملك البلد النامي بمفرده التأثير عليها ، ويفترض من ثم أن الصادرات تتحدد خارج النموذج انظر:

A. Maizels, L.F. Campbell - Boross and P.B. Payment, Exports and Economic Growth of Developing Countries, Cambridge, 1968, pp.66-67.

جدول (١)
التعريف بمتغيرات النموذج ومعلوماته

الناتج القومي الاجمالي	Y
الاستهلاك القومي	C
الاستثمار الاجمالي	I
الصادرات	X
الواردات	M
رأس المال الاجنبي	F
المعدل السنوي المركب لنمو الناتج القومي	r
المعدل السنوي المركب لنمو الصادرات	E
المعامل الحدي لرأس المال الى الناتج	K
المعامل المتوسط لرأس المال للناتج	K'
الميل الحدي للادخار	S ₁
الميل الحدي للاستيراد	m ₁
نسبة الاستثمارات المخصصة للاهلاك والتجديد ورأس المال الاجنبي من الناتج القومي	Z
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في الاستهلاك	X
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في الاستثمار	Ø
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في نسبة الصادرات الى الناتج	W
الزمن	t

$$s_t^* = s_0 + s_1^* y_t^* \dots (9)$$

وإذا ما توقف مستوى الواردات (m_t) على كل من الميل الحدى للاستيراد (m_1) ، ومستوى الناتج القومى الاجمالى فى الصورة التالية :

$$m_t^* = m_0 + m_1 y_t^* \dots (10)$$

فانه يتضح بمقتضى العلاقات السابقة أن فجوة المدخرات المقدرة ($s^* - I^*$) يمكن أن تزيد أو تقل عن فجوة التجارة المقدرة ($m^* - x$) ، وذلك نتيجة لاستقلال قرارات المدخرين والمستوردين والمستثمرين والمصدرين عن بعضها البعض . فالتساوى اذن بين الفجوتين فى الحساب التقديرى ان حدث فأنما يحدث غفوا بفضل الصدفة المحضة .

وينطوى التباين بين الفجوتين على تباين لجانب من الموارد المحلية . فلو أن النقص فى العملة الأجنبية كان اكبر من النقص فى المدخرات المحلية ، لتعذر تحويل كل المدخرات بالكامل الى استثمارات ، لأن جانباً من هذه المدخرات سوف يعوزه المكون الأجنبى بسبب نقص العملة الصعبة . عندئذ يصبح هذا الجانب من المدخرات عديم الجدوى فى تشجيع الاستثمار وحفز النمو . ويؤدى فائض المدخرات المحلية الذى يظهر فى مثل هذا الموقف الى خفض سعر الفائدة ومن ثم تشجيع الاستهلاك الحالى عن الاستهلاك المؤجل . كما يتسبب هذا الفائض أيضاً فى خفض المستوى الفعلى (actual) للأدخار عن المستوى الممكن له (Potential) .

وفى الحالة الأخرى ، التى تزيد فيها فجوة المدخرات عن فجوة التجارة ، فإنه يتعذر استخدام جانباً من العملة الصعبة استخداماً منتجاً بسبب نقص المكون المحلى اللازم لها . وقد يؤدى ذلك الى اساءة استخدام جانب من حصيللة الصادرات فى استيراد الكماليات على حساب السلع الرأسمالية والوسيطه . ويلاحظ فى هذه الحالة أن زيادة الصادرات لن يكون لها اثر على معدل الاستثمار ومن ثم معدل النمو . ويكشف الحل

الجبرى للنموذج والوارد بجدول (٢) عن صحة هذه النتيجة اذ يتضح خلو المعادلة (٣) من (X) .

تفرعاً على ذلك فانه يترتب على تباين الفجوتين أن ينشأ اتجاه نحو تمدد الفجوة الصغرى . ويتم ذلك عن طريق جعل المتحقق من المورد بالفعل أقل من المتحقق منه بالامكان وسواء كان هذا المورد نقداً أجنبياً أو اداً خاراً محلياً . الا ان تمدد الفجوة الصغرى يؤثر على حجم الفجوة الكبرى ، فلو أن فجوة التجارة هي الكبرى لتقلصت المدخرات المحلية وزاد الاستهلاك تبعاً لذلك ولأدى ذلك الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات لأن جزءاً من الزيادة فى الاستهلاك توجه نحو الواردات (١) .

ولعله يتسنى من خلال حل النموذج السابق تحديد حجم كل فجوة فى غمار النمو الاقتصادى وذلك من خلال ايجاد علاقة بين كل من (F_t^T) ، (F_t^S) من ناحية ، (r^*) من ناحية أخرى . وبالتعويض فى المعادلة (٦) كما فى جدول (٢) بقيمة (Y_t^*) بعد أن نفترض للتبسيط أن $1 + rt = (1 + r)^t$ نحصل على (٢)

$$F_t^S = (k + Y_0) r^{*2} + Y_0 (k - S_1^* t) r^* - (S_1^* Y_0 + S_0) \dots (11)$$

حيث تشير (F_t^S) الى حجم الاقتراض الأجنبى اللازم فى ظل قيد المدخرات المحلية كدالة فى معدل النمو الاقتصادى .

وبالمثل يمكن ايجاد علاقة بين (F_t^T) ، (r^*) عن طريق التعويض فى المعادلة (٦) كما فى جدول (٣) بقيمة كل من (X_t) ، (Y_t) بعد أن يفترض للتبسيط أن $1 + Et = (1 + E)^t$ فنحصل على :

$$F_t^T = (m_1^* t Y_0) r^* + \left\{ m_0^* + m_1^* Y_0 - X_0 (1 + Et) \right\} \dots (12)$$

(١)

A. Singh, "An Enquiry into the Nature and Implications of A Foreign Exchange Constraint on Development", The Indian Economic Journal, vol. 21, No. 2, Oct. Dec. 1973 pp. 148-50.

(٢) انظر :

Maizels, op. cit., P. 68-69.

(٢ - ٢) النموذج المعدل :

يؤخذ على نموذج تشنرى ستروت مأخذان :

أولهما : افتراضه ثبات معامل رأس المال الى الناتج . ولا يتفق هـذا الافتراض عموما مع ما أكدته معظم الدراسات ^(١) من وجود اتجاه نحو انخفاض هذا المعامل مع النمو الاقتصادي . ويعزى هذا الاتجاه الى عوامل مثل رفع معدلات تشغيل الطاقات القائمة بدلا من بناء طاقات انتاجية جديدة ، التقدم المطرد في انتاجية العامل ، وانخفاض نسبة الاهتلاك الى الاستثمار الاجمالي . ويؤدي بصفة عامة انخفاض معامل رأس المال الى تحسين العائد على الاستثمار القومي ، وتخفيض حدة النقص في رأس المال الأجنبي وزيادة فرص سداد الالتزامات الخارجية .

ويتعين تبعا لذلك اعتبار معامل رأس المال الى الناتج دالة متناقصة في معدل النمو الناتج القومي الاجمالي بدلا من اعتباره مقدارا ثابتا . ومن أجل صياغة مثل هذه الدالة ، نفترض ابتداءً أن الاستثمار الاجمالي مكون من شقين الأول هو الاستثمار الصافي في الأصول الانتاجية والثاني هو الاستثمار في الاحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي .

ويعتمد حجم الاستثمارات الصافية على مقدار الزيادة المطلوب تحقيقها في الناتج القومي الاجمالي من ناحية ، وعلى ما تتطلبه وحدة الناتج من استثمارات صافية فـى المتوسط . فلو استلزم احداث زيادة في الناتج القومي مقدارها الوحدة ، استثمارا صافيا مقداره (k') ، لا يمكن التعبير عن الاستثمار الصافي في الصورة التالية

$$k' \Delta Y \dots \dots \dots (13)$$

حيث تشير (k') الى المعامل المتوسط لرأس المال الى الناتج .

أما عن الاستثمار في الاحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي فيمكن التعبير عنه كنسبة ضئيلة من الناتج القومي للسنة الجارية وذلك في الصورة التالية :

H.B. Chenery and P. Eckstein, "Development Alternatives for Latin (1) America", Journal of Political Economy, August, 1970 pp. 970-72.

$$z \cdot Y_t \dots\dots\dots (14)$$

حيث تشير (z) الى نسبة الاستثمارات المخصصة للحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي من الناتج القومي .

وبجمع (١٢) ، (١٤) يمكن تعريف الاستثمار الاجمالي (I_t) على النحو التالي :

$$I_t = k' \cdot \Delta Y_t + z \cdot Y_t \dots\dots\dots (15)$$

حيث ($\Delta Y = Y_{t+1} - Y_t$) هي نسبة ضئيلة من (Y_t^{*}) ويمكن بقسمة المعادلة (١٥) على (Y_t^{*}) أن نحصل على المعامل الحدى لرأس المال الى الناتج في الصورة التالية (١) :

$$\frac{I_t}{\Delta Y_t^*} = k = k' + z \cdot \frac{Y_t^*}{\Delta Y_t^*} \dots\dots\dots (16)$$

حيث (k) هي المعامل الحدى لرأس المال الى الناتج ويعرف على أنه (I_t / ΔY_t^*) ، ويعبر (Y_t^{*} / ΔY_t^*) عن مقلوب معدل النمو الاقتصادي .

فاذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي بالرمز (r) فانه يمكن اعادة كتابة المعادلة (٥) على النحو التالي :

$$k = k' + \{ z / r_{t+1} \} \dots\dots\dots (17)$$

وتتميز هذه المعادلة عن غيرها بأنها لا تفترض ثبات معامل رأس المال الى الناتج وانما تفترضه دالة متناقصة في معدل النمو . ويعتبر هذا الافتراض ملائما للتعبير عن حقيقتين أولهما : ميل معامل رأس المال الى الناتج نحو التناقص في غيار النمو الاقتصادي ، وثانيهما : انخفاض النسبة المخصصة من الاستثمار الاجمالي لمقابلة الاحلال والتجديد

ومناء رأس المال الاجتماعى . هذا بالاضافة الى أنه يمكن التميز فى اطار هذه المعادلة بين مفهومين مختلفين لمعامل رأس المال الأول هو المعامل الحدى لرأس المال السى الناتج ويرمز له بالرمز (k) ويعرف على أنه :

$$k' = \frac{dI}{dY_{t+1}} \dots\dots\dots (18)$$

والثانى هو المعامل المتوسط (Incremental) لرأس المال السى الناتج ويعرف على أنه :

$$k = I / \Delta Y \dots\dots\dots (19)$$

وبوءخذ ثانية على نموذج تشنرى ستروت أنه قد فصل فصلا جامدا من عوامل النمو الداخلية وعوامله الخارجية وهو ما ادى به الى تصوير كل فجوة فى استقلال شبه تام عن الأخرى . فجوة المدخرات تتحدد فى هذا النموذج بعوامل داخلية فقط كالميل للادخار . معامل رأس المال . وبذلك لاتؤثر فيها العوامل الخارجية التى تتفرد من جهة أخرى بتحديد فجوة التجارة .

وتبدو علامة هذا الفصل الجامد واضحة من خلال الحل الجبرى للنموذج الذى يظهر فى الجدولين (١ ، ٢) فقيمة (F_t^S) لاتتوقف على أى حد من حدود دالة الواردات كما أن (F_t^T) لاتتوقف كذلك على أى حد من الحدود التى تضمها دالة الادخار . وعلى ذلك يتضح أن استقلال الفجوتين عن بعضهما البعض انما يرجع الى الصورة الخاصة المفترضة لكل من دالة الادخار ودالة الواردات .

ويتضح أيضا من حل النموذج أنه عندما يكون النمو مقيدا بالمدخرات المحلية ، فان الزيادة فى الصادرات تكون عديمة الجدوى فى حفز الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادى فقيمة (F_t^S) لاتتحدد بأى حد من الحدود التى يتضمنها معادلة الصادرات كنتيجة لخلو دالة المدخرات من نفس هذه الحدود أيضا . ان أن الافتراض الذى تقسم عليه دالة المدخرات أن الادخار المحلى لا يتأثر بحصيلة الصادرات .

ولا يتسم عموماً هذا الافتراض المشار إليه بالواقعية إذ من المشاهد في العديد من البلدان النامية أن التغير في حصة الصادرات يمارس تأثيراً واضحاً على المدخرات المحلية بفعل عاملين أولهما ارتفاع معدل الادخار في قطاع التصدير عنه في القطاعات الأخرى من جراء الارتفاع النسبي لمعدل الأرباح في هذا القطاع .

وثانيهما تضطلع حصة الصادرات في الدول النامية بدورها هام سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توليد إيرادات الميزانية . كما أن للتغيرات في أسعار الصادرات تأثير على الدخل الحقيقي ومن ثم على المدخرات المحلية . ولهذا فمن المعتقد أن تؤثر التقلبات في حصة الصادرات تأثيراً قوياً على معدل الادخار .

في ضوء هذه الاعتبارات كان من الملائم إدخال متغير الصادرات في دالة الادخار إذ أن خلو الدالة من هذا المتغير قد يحمل على المغالاة في تقدير فجوة المدخرات (١). ويمكن التعبير عن دالة المدخرات في صورتها الجديدة على النحو التالي :

$$S = S_0 + \bar{S}_1^* Y_t^* + \bar{S}_2^* (XY) \dots \dots \dots (20)$$

وتأخذ المشتقة التفاضلية الأولى لهذه الدالة بالنسبة لـ (X) إشارة موجبة أي ($\partial S / \partial X > 0$) وذلك لأنه من المفروض نظرياً أن تؤدي الزيادة في الصادرات إلى تشجيع الادخار .

وتقدم دالة الواردات في نموذج تشنري ستروت على افتراضين كلاهما قابل للطعن أولهما : أن الناتج القومي متجانس وبحول هذا الافتراض دون التفرقة بين الزيادة في الواردات التي ترجع إلى الزيادة في الاستثمار والتي تتألف عادة من السلع الرأسمالية والسلع نصف المصنعة والمواد الخام ، وبين الزيادة في الواردات من السلع الاستهلاكية . ولا تخلو هذه التفرقة من أهمية بالنظر إلى اختلاف مضمون كل نوع بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادي .

(١) راجع :

وثانيهما : ان الطلب على الواردات غير مقيد بالأرصدة المتاحة من النقد الاجنبي اذ لا يحكم هذا الطلب سوى اثر التغيرات فى الدخل . ولا يبدو هذا الافتراض بدوره أيضا واقعيًا بدرجة كافية لأنه من المتوقع عادة أن تفرض السلطات الاقتصادية مزيدا من القيود على الواردات كلما قلت حصيلتها من النقد الاجنبي .

فى ضوء ذلك قد يبدو من الملائم ادخال متغيرات الاستهلاك والاستثمار والصادرات فى دالة الواردات وذلك حتى يتسنى القضاء الضوء ليس فحسب على الأثر التنموى لهيكل الطلب الكلى وانما أيضا على أثر النقص فى العملة الصعبة على مستوى الواردات . وبذلك تأخذ دالة الواردات الصورة التالية :

$$M = m_0^* + xC + \emptyset I + w(X/Y) \dots\dots\dots (21)$$

وتعبر دالتى الادخار والواردات المشار اليهما فى المعادلتين (٢٠) ، (٢١) عن أهم التعديلات التى ادخلها تشنرى واكشتين على نموذج الفجوتين التقليدى وهو النموذج المعروف فى الادب الاقتصادى باسم نموذج تشنرى استروت . ويتضح بمقارنة الحسب الجبرى للنموذجين (جدول ١ ، ٢) انه فى ظل النموذج المعدل لاتتقد سياسة تشجيع الادخار المحلى فاعليتها حتى فى ظل قيد التجارة كما أن سياسة تشجيع الصادرات لاتتقد هى الأخرى فاعليتها فى ظل قيد الادخار المحلى . أى أنه فى ظل هذا النموذج لاتستقل الفجوتين عن بعضهما البعض .

جدول رقم (٢)

حل النموذجين في ظل قيود المدخرات

المتغير	نموذج تشري ستروت (١)	النموذج المعدل
$(Y^*) - ١$	$Y_0 (1 + r^*)^t$	$Y_0 (1 + r^*)^t$
$(I_t^*) - ٢$	$k r^* Y_t^*$	$k r^* Y_t^*$
$(S_t^*) - ٣$	$S_0 + S_1^* Y_t^*$	$\bar{S}_0 + \bar{S}_1^* Y + \bar{S}_2^* (X/Y)$
$(X_t) - ٤$	$X_0 (1 + E)^t$	$X_0 (1 + E)^t$
$(M_t^*) - ٥$	$(kr^* - S_1^*) Y_t^* + X_t - S_0$	$(kr^* - S_1^*) Y^* - (S_2^*/Y + 1)X - S_0$
$(F_t) - ٦$	$(kr^* - S_1^*) Y^* - S_0$	$(kr^* - S_1^*) Y^* - S_0 - S_2^* (X/Y)^*$
$(C_t) - ٧$	$(1 - S_1^*) Y^* - S_0$	$(1 - S_1^*) Y^* - S_2^* (X/Y) - S_0$

جدول رقم (٣)

حل النموذجين في ظل قيد التجسار

المتغير	نموذج تشنرى ستروت (١)	النموذج المعدل
١ - (Y_t^*)	$Y_0^* (1+r^*)^t$	$Y (1+r^*)^t$
٢ - (I_t^*)	$kr^* Y_t$	$kr^* Y_t$
٣ - (S_t^*)	$(kr^* - m_1^*) Y_t^* + X - m_0$	$\{(1+\emptyset)kr - (1-\bar{S}_1)X\} Y + w - \bar{S}_2 X$ $(X/Y) + X - \bar{m}_0 + x \bar{S}_0$
٤ - (X_t)	$X_0 (1+E)^t$	$X_0 (1+E)^t$
٥ - (M_t^*)	$m_0 + m_1^* Y_t^*$	$\bar{m}_0 + x C_0 + \emptyset I + w(X/Y)$
٦ - (F_t)	$m_0 + m_1 Y_t^* - X$	$\{(1-\bar{S}_1)X + \emptyset rK\} Y + w - x \bar{S}_2 (X/Y)$ $+ \bar{m}_0 - x \bar{S}_0 - X$
٧ - (C_t)	$(1 - kr^* m_1) Y_t^* - X_t + m_0$	$\{1 + (1-\bar{S}_1) x + (1+\emptyset) k r\} Y$ $+ (w - x \bar{S}_2) (X/Y) - x + \bar{m}_0 - x \bar{S}_0$

٣ - قياس النموذج

يقصد بقياس النموذج تقدير معالماته بأساليب الاقتصاد القياس من واقع البيانات التاريخية عن دولة معينة أو مجموعة من الدول . وسنعرض في هذا الجزء لنتائج قياس النموذج السابق بالنسبة لتسع دول عربية هي الجزائر ، السودان ، الأردن ، المغرب ، العراق ، سوريا ، ليبيا ، مصر ، تونس .

وحتى لا يكون الاختلاف في النتائج من دولة لأخرى راجعا لاختلاف التعاريف أو المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات ، فقد حرصنا على توحيد مصدر البيانات بالنسبة للدول جميعا . فأخذنا البيانات المتعلقة بجميع المتغيرات عن البنك الدولي في صورة سلاسل زمنية تغطي الفترة (٧٠ - ١٩٨٠) .

وقد تعذر علينا أن نحصل عن هذا المصدر على سلاسل زمنية أطول من ذلك بسبب عدم اكتمال السلسلة في الستينات لأغلب الدول المدروسة .

ولم يكن ضروريا لخدمة أغراضنا من البحث التعبير عن المتغيرات في جميع الدول بعملة واحدة كالدولار . ولهذا استخدمنا البيانات الخاصة بكل دولة معبرا عنها بالعملة المحلية لهذه الدول ^(١) وبأسعار الثابتة لعام (١٩٧٥) .

(١ - ٣) معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي :

تتصف المعدلات التاريخية لنمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المعنية بالدراسة ، بالارتفاع النسبي خلال العقد الماضي . ويتضح ذلك بصفة

(١) كان يتحتم التعبير عن المتغيرات في كل دولة بعملة واحدة كالدولار لو كان الغرض الذي نتوخاه هو معرفة مدى احتياج أي تجمع اقتصادي إقليمي مؤلف من دولتين أو أكثر من الدول العربية أما إذا كان الغرض هو النظر إلى كل دولة على حدة فإن التعبير عن المتغيرات الاقتصادية لكل بلد بالعملة المحلية لها يبدو أمرا لا غبار عليه .

خاصة متى قورنت هذه المعدلات بالمعدلات التي تحققت لهذه الدول من قبل في العقدين
الخميني والسني . وهي المقارنة التي يلخصها الجدول (٤) .

كما تتضح نفس الحقيقة أيضا عند مقارنة الدول العربية بغيرها من الدول النامية .
فقد حققت الدول العربية في السبعينات معدلات للنمو تزيد عن المعدل المتوسط للنمو
في دول العالم الثالث مجتمعة وهو المعدل الذي لم يتجاوز خلال نفس هذه الفترة ٥ % (١) .
جدول (٤)

المعدلات المئوية السنوية لنمو الناتج القومي الإجمالي
في بعض الدول العربية
(١٩٥٠ - ١٩٨١)
(%)

البلد	(٥٠ - ١٩٦٠)	(٦٠ - ١٩٧٠)	(٧٠ - ١٩٨١)
الجزائر	٥٩	٤٢	٦٢
الأردن	—	—	٩٤
السودان	٥٥	٠٤	٦١
العراق	٩٩	٦٤	١٣١
المغرب	٢٠	٤٢	٥٥
تونس	—	٤٤	٧٦
سوريا	٣٣	٤٧	٩٤
ليبيا	—	٢٢٣	٢٧
مصر	٤٠	٥١	٨٢

المصدر : البنك الدولي ، الجداول الدولية .

ويلاحظ أن الارتفاع النسبي في معدل نمو الناتج القومي الذي شهدته السبعينات ، لم يقتصر بحدوث تغير هيكلي محسوس في هيكل الناتج القومي بالنسبة لأغلب الدول العربية المعنية بالدراسة . إذ ظلت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ثابتة تقريبا . وانحصر اتجاه التغير الهيكلي فيما بين قطاعي الزراعة والتعدين . إذ يتضح من الجدول (٥) أن الانخفاض المحدود في الأهمية النسبية لقطاع الزراعة الذي حدث في أغلب الدول العربية قد قابله زيادة في الأهمية النسبية لقطاع التعدين بينما ظلت نسبة الصناعة في الهيكل الاقتصادي ثابتة تقريبا .

جدول (٥)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في تكوين
الناتج القومي الإجمالي في بعض الدول العربية في عام ١٩٨٠
والتغير في ذلك منذ ١٩٦٥
(كسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	١٩٨٠				التغير منذ عام ١٩٦٥			
	الزراعة	التعدين	الصناعة	القطاعات الأخرى	الزراعة	التعدين	الصناعة	القطاعات الأخرى
الجزائر	٦	٣٢	١١	٥١	٨ -	٢٠ +	صفر	١٢ -
السودان	٣٦	-	٥	٥٩	١٧ -	-	١ +	١٦ +
الأردن	٧	٤	١٤	٧٥	-	-	-	-
المغرب	١٨	٥	١٧	٦٠	٥ -	١ +	٢ +	٢ +
العراق *	٧	٦٢	٥	٢٦	١٠ -	٣٠ +	٣ -	١٧ -
سوريا	٢٠	-	١٨	٦٢	٩ -	-	١ -	١٠ +
ليبيا	١	٦٥	٢	٣٢	٣ -	٢٥ +	١ -	٢١ -
مصر	٢١	-	٣٢ **	٤٧	٧ -	٠٠	١١ +	٤ -
تونس	١٦	١٤	١٣	٥٧	٦ -	١١ +	٤ +	٩ -

The World Bank, World Tables, op. cit.

المصدر :

* النسب الواردة مقيسة في عام ١٩٧٩ بدلا من عام ١٩٨٠ لعدم توافر البيانات في هذه
السنة الأخيرة .

** يشمل التعدين .

ومن الجدير أن نلاحظ ذلك التقارب الشديد بين تقديراتنا لمعدلات النمو التاريخية خلال السبعينات والتي تظهر بجدول (١-م) وتقديرات البنك الدولي لهذه المعدلات كما تظهر في الجدول السابق (٤) .

وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ، الا انها تقل في اغلب الدول العربية عن معدل نمو كل من الاستهلاك والواردات . وتتضح هذه الحقيقة بالرجوع الى جدول (٦) . ويعتبر ذلك مؤشرا مبدئيا على اقتران النمو الاقتصادي في اغلب الدول العربية بفجوات التجارة والمدخرات معا .
جدول (٦)

العلاقة بين معدلات نمو السكان الناتج الاجمالي
الصادرات الواردات والاستهلاك في بعض الدول العربية في الفترة
(١٩٧٠ - ١٩٨١)

(%)

السكان	الناتج المحلي الاجمالي*	الناتج القومي الاجمالي*	الصادرات	الواردات	الاستهلاك
الجزائر	٦٩	٦٤	١١	١١٩٦	٩٤١
السودان	٦٢	٦١	١٨ -	٥٠٢	٦٨٢
الأردن**	٧٢	٩٤	٢١	١٥٩٥	٦٥
المغرب	٥٢	٥٥	١٩	٧٧٨	٦٠٧
العراق	١١٣	١٣١	٥	٢٣٣٦	١٢٦٣
سوريا	٩٤	٩٤	صفر	١٥٢٥	١٢٩
ليبيا	٢٥	٢٧	٤٢ -	١٤٧٩	٢٢٨٧
مصر	٧٥	٨٢	٧٢	٩٣١	٥٩٧
تونس	٧٤	٧٦	٧٣	١٢٥٢	٨٣٢

المصدر :

World Bank, World Tables, op. cit.

* بالاسعار الثابتة .

** البيانات الخاصة بالأردن تغطي الفترة من ٧٠ - ١٩٧٩ .

(٢-٣) الميل الحدية للاستيراد :

يعتبر الطلب على الواردات في أغلب الدول العربية، طلباً مرناً إذ تتجاوز معاملات المرونة المقدرة للطلب على الواردات بالنسبة للدخل القومي الواحد الصحيح في كل الدول فيما عدا السودان . جدول (٢-م) .

وصفة عامة يعكس ارتفاع مرونة هذا الطلب ارتفاعاً في المستوى الاستيرادي للإنتاج . إذ يعتمد التوسع في إنتاج مختلف القطاعات على استيراد المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع الرأس مالية . كذلك يعكس ارتفاع مرونة الطلب الداخلية على الواردات ارتفاعاً في المحتوى الاستيرادي للاستهلاك .

ولقد كان من : أن ارتفاع المرونات الداخلية للطلب على الواردات ، أن ظهر اتجاه واضح في الدول العربية المعنية بالدراسة نحو ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج القومي من عقد إلى آخر . (جدول ٧) ، فإذا ما اعتبرنا أن تراجع هذه النسبة هو علامة على بلوغ التنمية مراحلها المتفوقة بفضل نجاح جهود التصنيع والاحلال محل الواردات ، فإن اتجاه هذه النسبة نحو الارتفاع في الدول العربية المعنية إنما هو علامة على ضعف جهود التصنيع والاحلال محل الواردات في هذه الدول .

جدول (٧)
الميل المتوسط للاستيراد في بعض
الدول العربية

(٧٠ - ١٩٨١)	(٦٠ - ١٩٧٠)	
٣٦	٣١٤	الجزائر
-	-	الأردن
١٩ر٨	١٥ر٦	السودان
٣٤ر٩	٢٠ر٨	العراق
٣٠ر٥	٢٠ر٤	المغرب
٤٠ر٣	٢٨ر١	تونس
٣٢ر٦	٢٠ر١	سوريا
٣٦ر٣	٣١ر٩	ليبيا
٣٧ر١	٢٠ر٠	مصر

ويجىء ارتفاع المرونات الداخلية للطلب على الواردات في أغلب الدول العربية
انعكاسا ليس فقط لعلو نسبة الواردات الى الناتج القومي ، وانما ايضا لارتفاع الميل
الحدى للاستيراد في هذه الدول . ان يتضح من تقدير علاقة الانحدار الخطى
لواردات (م) على الناتج القومي الاجمالى الحقيقى (٧) جدول (٨ - م)
ان أغلب الميول واقعة بين (٣ - ٥) .

الا انه يعاب على دالة الواردات التي تعبر عنها المعادلة (١٠) انها تغفل امرين اولهما أن رأس المال الاجنبي يمكن أن يمول استيراد السلع الاستهلاكية ومن ثم لن يكون له في حدود هذا الدور اثر انمائيا . وثانيهما أن الاستيراد قد يكون مسموح به فقط في حدود المتاح من العملة الصعبة . اذ من المألوف أن يخضع الاستيراد لقيود تفرضها الحكومة كلما انخفضت حصيلة الصادرات او اوشكت الأرصدة الدولية على النفاذ .

ومن أجل الا حاطة بمختلف هذه الجوانب لعملية الاستيراد في الدول العربية ، قمنا بقياس الانحدار الخطي للواردات (م) على كل من الاستهلاك (ع) ، والاستثمار (I) والصادرات (E) ، وقد أسفرت هذه المحاولة عن النتائج الواردة بالجدول (٩ - م) .

وتشير هذه النتائج الى عدم معنوية أغلب معاملات انحدار الواردات على الصادرات . مما يعد مؤشرا على وجود صعوبات في تقييد الواردات حتى في ظل نقص حصيلة الصادرات . كما تشير هذه النتيجة أيضا الى وجود ميل من جانب غالبية الدول نحو التمويل بدرجة متزايدة على الاقتراض الخارجي كلما انخفضت حصيلة الصادرات .

كما يظهر أيضا أن الارتباط بين الواردات والاستهلاك هو أقوى في بعض الدول كالسودان وليبيا وتونس وسوريا من الارتباط بين الواردات والاستثمار الاجمالي . فمعاملات انحدار الواردات على الاستهلاك كانت أكثر معنوية من معاملات انحدار الواردات على الاستثمار .

كما يلاحظ أيضا وجود تفاوت كبير في الميل الحدي للاستيراد بالنسبة للاستثمار بين الدول العربية المعنوية بالدراسة . فهو مرتفع ومعنوي بالنسبة للاردن والعراق المغرب ومصر وهي الدول التي يرتفع فيها معدل التكوين الرأسمالي . ومنخفض وغير معنوي بالنسبة للجزائر ، السودان ، تونس ، سوريا وليبيا . وهي الدول التي ينخفض فيها معدل التكوين الرأسمالي .

(٣-٣) الميل الحدية للإدخار :

يعطى الجدول (٣-م) التقديرات الخاصة بمعلمات دالة الإدخار الكينزية ، وذلك بالنسبة لكل دولة من الدول العربية المعنية بالدراسة خلال الفترة (١٩٨٠-٧٠) . ويستدل من هذه التقديرات التي جاءت معنوية في معظمها على ارتفاع الميل الحدية للإدخار بالنسبة لكل الدول تقريبا فيما عدا السودان .

كما يستدل أيضا من هذه التقديرات على وجود اتجاه طويل الأجل نحو تزايد معدل الإدخار القومي في كل الدول المعنية ، ما عدا المغرب . إذ ترتفع الميل الحدية للإدخار عن الميل المتوسطة وهو ما يتضح من الجدول (٨) .

ومن أجل أن نتحقق مما إذا كان هناك تأثير من جانب الصادرات على الإدخار المحلي ، اخذنا في المرة الأولى انحدار الإدخار المحلي (s) على كل من الناتج القومي الإجمالي (y) ونسبة الصادرات إلى الناتج (x/y) وفقا للمعادلة (٢٠) . ثم اخذنا في مرة أخرى انحدار الإدخار (s) على كل من الدخل القومي الإجمالي بعد استبعاد الصادرات ($y - x$) والصادرات (x) وذلك وفقا للمعادلة التالية :

$$s = \hat{s}_0 + \hat{s}_1 (y - x) + \hat{s}_2 x \dots\dots\dots (٢٢)$$

جدول (٨)
العلاقة بين الميول الحدية والميول المتوسط الادخار
فى بعض الدول العربية
(٧٠ - ١٩٨٠)

الميل المتوسط	الميل الحدى	البلد
٣٦٨ ر	٤٩ ر	الجزائر
٣٦٣ ر	٥٢٨ ر	الاردن
٠٧٣ ر	٠٠٥ ر	السودان
٣٢٣ ر	٧٩١ ر	العراق
١٥٥ ر	١٣٧ ر	المغرب
٢٤٤ ر	٣٥٢ ر	سوريا
٢٩٨ ر	٥٨٦ ر	ليبيا
٢١٩ ر	٣٨٩ ر	مصر

المصدر : جدولى (١١) ، (٢٠) .

ويبدو واضحا أن الهدف من قياس الصادرات كنسبة من الناتج القومى فى المعادلتين (٢٠، ٢١) أو من استبعادها من الناتج القومى فى المعادلة (٢٢) هو التقليل بقدر الامكان من درجة الارتباط الخطى بين المتغيرات المستقلة فى دالة الادخار .
ويأتى ادخال الصادرات كمتغير مستقل فى دالة الادخار معبرا فى الواقع عن الارتباط القائم بالفعل فى ظروف الدول العربية بين حصيلة الصادرات والادخار المحلى .

وينشأ هذا الارتباط عن الخصائص التي تتميز بها أغلب الاقتصاديات العربية وهذه الخصائص هي :

- أولا : ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج القومى .
- ثانيا : ارتفاع نسبة الضرائب الجمركية الى الإيرادات العامة .
- ثالثا : الارتفاع النسبى فى الميزان الحدين للدخار والاستيراد

ولم يحقق ادخال متغير الصادرات فى دالة الادخار سواء فى صورة المعادلة (٢٠) أو المعادلة (٢٢) أى نتائج أفضل بل أدى على العكس الى فقدان أغلب التقديرات لمعنويتها الاحصائية . ويتضح من مقارنة التقديرات المختلفة الواردة بالجداول (٣ ، ٤ ، ٥ - م) أن الدالة الكينزية البسيطة تعطى أفضل النتائج وان الدالتين الاخريتين تميلان لتقدير الميل الحدى للدخار عند مستوى منخفض . وعموماً يمكن أن نتخذ من الاشارة الموجبة لمعاملات الحدين (X/Y) ، $(Y-X)$ فى حالة مصر والمغرب والسودان مؤشراً على أن زيادة الصادرات لها اثر مشجع على الادخار المحلى وعلى خضوع النمو الاقتصادى فى هذه الدول لقيد التجارة . كما يمكن أن نتخذ من الاشارة السالبة لهذين الحدين فى حالة الجزائر والعراق وسوريا وليبيا مؤشراً على أن الزيادة فى الصادرات قد أدت فى هذه الدول الى حدوث استرخاء فى ادائها الادخارى (١) .

(١) انظر : ابراهيم العيسوى ، " مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومساهمتها فى التنمية فى مصر " المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧١ ، ص ١٦ - ١٧ .
وانظر كذلك رمزى زكى " الابعاد الحقيقية لمشكلة تزايد المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية " بحث فى نفس المؤتمر ، ص ٥٢٦ .

(٣-٤) معاملات رأس المال :

تكشف المستويات المرتفعة لمعدلات الاستثمار الاجمالي التي حققتها أغلب الدول العربية المعنية بالدراسة والتي يشير اليها جدول (٩) عن ارتفاع القدرة الاستيعابية لهذه الدول خلال الفترة محل الدراسة . الا أن اثر الزيادة في معدل الاستثمار على معدل النمو كانت متفاوتة من بلد الى آخر ، تبعا لاختلاف المعامل الحدى لرأس المال الى الناتج ، فمن المعلوم ان هذا المعامل يعكس العلاقة بين التراكم الرأسمالى والنمو الاقتصادى . وفى اطار هذه العلاقة ، فانه يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادى اما برفع معدل الاستثمار او خفض المعامل الحدى لرأس المال وعلى ذلك يكون اثر رفع معدل الاستثمار على معدل النمو أكثر وضوحا لوبقى هذا المعامل ثابتا . أما لو ارتفع هذا المعامل ، فان اثر الزيادة فى معدل الاستثمار يكون محدودا .

وقد أعطى قياس معامل رأس المال (k) كدالة فى معدل النمو الاقتصادى النتائج الواردة بالجدول (٦-م) وهى النتائج التى حصلنا عليها بأخذ انحدار (I/Y) على مقلوب معدل النمو . ويتضح منها وجود اختلافات واضحة فى العلاقة بين الاستثمار والزيادة فى الناتج من بلد اخرى وذلك بسبب اختلاف الهيكل القطاعى للنمو من ناحية واختلاف معدل الطاقة العاطلة من بلد لآخر . ويظهر الشكل التالى وجود فروق ملحوظة بين الدول العربية فى القيمة المقدرة لمعامل رأس المال .

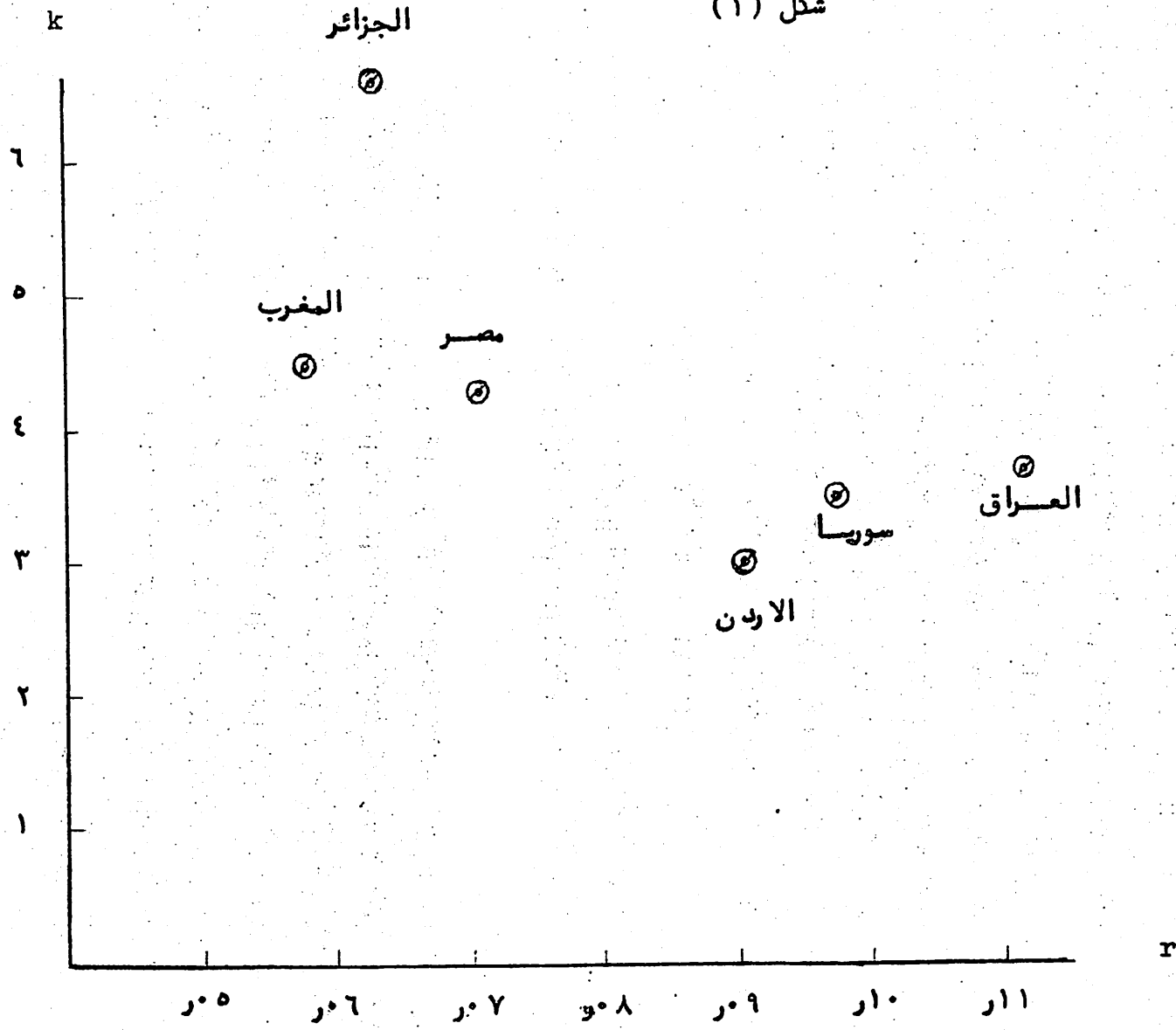
جدول (٩)
معدلات الاستثمار في بعض الدول العربية
(١٩٨٠ - ١٩٧٠)

%

٤٢,٥١	الجزائر
١٦,٢٥	السودان
٤٢,٢١	الأردن
٢٤,٢٧	المغرب
٢٦,٧٨	العراق
٢٦,٧٦	سوريا
٢٣,٤١	ليبيا
٢٨,٢٢	مصر
٢٧,٩١	تونس

المصدر : البنك الدولي ، الجداول الدولية .

شكل (١)



(٣-٥) معدلات نمو الصادرات :

تشجع زيادة الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال ما تتضمنه هذه الزيادة من آثار مباشرة وغير مباشرة . وتشمل الآثار المباشرة في توفير الواردات بنفقة حقيقية أقل ، وفي تحويل الاستثمار الى صناعات التصدير التي ترتفع فيها الانتاجية مما يرفع من فاعلية الاستثمار القومي كما تتمثل أيضا في الافادة من وفورات النطاق وفي ازكاء روح المنافسة بين المشروعات الوطنية والاجنبية وتشير الآثار غير المباشرة الى أثر زيادة الصادرات على تشجيع النمو في القطاعات الأخرى المرتبطة بها والى أثر ذلك على مستوى الدخل القومي والاستثمار القومي (١)

وقد قمنا بتقدير المعدلات التاريخية لنمو الصادرات في كل دولة بأخذ انحدار الصادرات (E) على الزمن (t) في الصورة التالية :

$$\ln (E) = \ln E_0 + t \ln (1+E)$$

حيث (E₀) هي الصادرات في سنة الأساس ، (E) معدل النمو السنوي المركب لنمو الصادرات . ويوضح جدول (٧-م) نتائج هذا القياس . ويظهر من الجدول ارتفاع معدل نمو الصادرات بشكل ملحوظ في كل من الاردن وتونس على عكس السودان وليبيا التي أخذت معدلا نمو صادراتهما قريبا سالبة تعبيرا عن تراجع الصادرات في هذين البلدين سنة بعد أخرى . وعموما فقد كانت معدلات نمو الصادرات أقل بوجه عام من معدلات نمو الناتج القومي في أغلب الدول باستثناء الاردن وتونس .

وقد أتصف عموما نمو الصادرات في الدول العربية المشار اليها بالصفات التالية :

أولا : بالتباطؤ في المدة الطويلة إذ أن معدل نمو الصادرات في أغلب الدول كان اعلى في الستينات عنه في السبعينات .

ثانياً : بعدم الاستقرار إذ أن معدل نمو الصادرات كان يرتفع بالنسبة لبعض الدول إلى الضعف في بعض السنوات ، وقد يهبط إلى النصف في سنوات أخرى .

ثالثاً : بالانخفاض النسبي بالقياس إلى كل من معدل نمو الناتج القومي ومعدل نمو الواردات ^(١) . ويعزى انخفاض معدل نمو الصادرات العربية بوجه عام إلى عدة أسباب من بينها على سبيل المثال ، زيادة الاستيعاب المحلي وارتفاع الميل للاستهلاك ، انخفاض المرونة السعرية والدخلية على الصادرات العربية بحكم طبيعتها الأولية وانخفاض معدلات الاستثمار في القطاعات التصديرية وإلى تزايد النزعة الحمائية من جانب البلاد المتقدمة .

رابعاً : تميز معدل نمو الصادرات بالتفاوت الشديد من بلد لآخر فعلى حين يبلغ هذا المعدل (- ٤٥) بالنسبة لبلد كليبيا فإنه يصل إلى (٢١ %) بالنسبة لبلد آخر كالاردن .

(١) أدى انخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي والواردات إلى تراجع نسبة الصادرات إلى الناتج القومي وإلى تزايد نسبة الواردات ورأس المال الأجنبي إلى هذا الناتج . فبعد أن كانت نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي في الجزائر في عام (١٩٦٥) هي (٤٧ %) انخفضت في عام (١٩٨٠) إلى (٢٦ %) كما انخفضت بين هذين العامين أيضاً في السودان من (١٥ %) إلى (١٢ %) ، وفي المغرب من (١٨ %) إلى (١٣ %) وفي العراق من (٣٦ %) إلى (٢٩ %) وفي سوريا من (٣٦ %) إلى (١٣ %) وفي مصر من (٢٥ %) إلى (١٩ %) انظر :

٤ - استخدام النموذج فى التنبؤ

يعتبر قياس معالم النموذج بمثابة الخطوة الأولى نحو استخدامه بصورة تطبيقية .
وتحدد اغراضنا من تطبيق النموذج على بعض الدول العربية فيما يلى :

١ - تقييم التجربة التاريخية للنمو الاقتصادى فى بعض الدول العربية المعنية بالدراسة
للتعرف على نوع المعوقات القائمة والمتعلقة بكل من الاستثمار الادخار الصادرات
والواردات .

٢ - تحديد الشروط التى يمكن بمقتضاها تخفيض حجم الاقتراض الخارجى لهذه الدول
فى المستقبل .

وتبعاً للنموذج يعتبر النمو الاقتصادى اكثر سلاسة كلما ضاقت الفجوتين ، أى كلما
زادت السيول الادخارية ، وانخفضت المعاملات الرأسمالية ، وكلما انخفضت الميسر
الاستيرادية وزادت معدلات التصدير كذلك يعتبر التعرف على نوع الفجوة المسيطرة مفيداً
للاغاية فى مجال اختيار السياسات الملائمة للتعجيل بالنمو الاقتصادى فى المستقبل .
فكلما كان قيد المدخرات المحلية هو المتحكم فى النمو كلما كان تشجيع الادخار المحلى
ورفع كفاءة الاستثمار من السياسات الانمائية الناجحة . أما اذا كان النمو مقيداً بالتجارة
الخارجية ، فان تشجيع الصادرات ، وترشيد استخدام القروض الاجنبية هما من قبيل
السياسات الانمائية الأكثر نجاحاً فى ظل هذه الظروف . فالدولة التى تعاني من هيمنة
فجوة التجارة لا تستطيع بسهولة تقييد الواردات لما يتضمنه ذلك من اضرار بالنمو . وانما
تستطيع رفع معدلات الاستثمار فى قطاعى التصدير والاحلال محل الواردات .

ويقتضى تطبيق النموذج فى أغراض التنبؤ اتباع الخطوات التالية :

١ - نقوم بتقدير الاستثمارات الاجمالية المقدرة فى السنوات المقبلة من واقع المعادلات
(٧،٧،٦) وذلك بدلالة كل من (r^*) ، (K^*) ، و (Y_t^*) .

- ٢ - نجرى تقديرا للمدخرات المحلية المقدرة في السنوات المقبلة من واقع المعادلة (١)
وذلك بدلالة (S_1^*) ، أو من واقع المعادلة (٢٠) بدلالة كل من $(\bar{S}_1^*)$ ، $(\bar{S}_2^*)$
٣ - نقيس فجوة المدخرات في السنين المقبلة باعتبارها الفرق بين الاستثمارات
المخططة في أى سنة ، والمدخرات المخططة في نفس هذه السنة وذلك في الصورة
التالية :

$$(F_c)_t = (I_t^*) - (S_t^*) \dots\dots\dots (19)$$

وتعكس فجوة المدخرات تبعاً لذلك الفرق بين معدل الاستثمار المرغوب فيه ،
ومعدل الادخار الممكن .

- ٤ - نحدد مستوى الواردات المخططة في كل سنة من السنوات المقبلة من واقع
المعادلة (١٠) أو (٢١) وذلك بدلالة كل من m_1^* ، w ، $\emptyset$ ، x
٥ - نجرى بدلالة (E) تقديراً لمستوى الصادرات المنتظر تحقيقها في السنوات
المقبلة .

- ٦ - نقد فجوة التجارة الخارجية باعتبارها الفرق بين الواردات المقدرة في سنة معينة
والصادرات في تلك السنة ، وذلك في الصورة التالية :

$$(F_c)_t = (M_t^*) - (X_t) \dots\dots\dots (20)$$

- ٧ - نقد حجم رأس المال الأجنبي اللازم توافره في السنوات المقبلة باعتباره مساوياً
لقيمة (F_s) أو (F_t) أيهما أكبر وصيغة عامة تعطى الفجوة الأكبر مؤشراً
على حدود المديونية الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي في غمار النمو
كنتيجة لضعف مقدرة الادخار الذاتية .

وسوف نقوم بالتنبؤ بالنسبة لكل دولة في ظل سيناريوهين بدليين :

السيناريو (P) ونفترض فيه أن الأوضاع التاريخية سوف تستمر كما هي ففى

المستقبل . بعبارة أخرى سوف نفترض عدم حدوث تغيير في معدلات النمو أو معالمات النموذج الأخرى .

السيناريو (ب) وهو البديل الأكثر تفاؤلا ، ونفترض فيه أن المستقبل سوف يشهد ارتفاعا اما في معدل نمو الصادرات أو الميل الحدى للإدخار أو في الاثنين معا . وذلك في الوقت الذي يشهد فيه أيضا انخفاضا في الميل الحدى للاستثمار ومعامل رأس المال أو في الاثنين معا .

ويتضمن السيناريو (ب) تبعا لذلك اداء ادخاريا واستثماريا أفضل . ولذا فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو ، أن تبلغ الفجوتين أدنى مستوياتها المتوقعة . وسوف نعرض بإيجاز في الجزء المتبقى من هذا البحث لنتائج هذا التنبؤ بالنسبة كل بلد على حدة . وهي النتائج التي يلخصها الجدول (١٠) .

الجزائر :

تكشف نتائج التنبؤ وفقا للسيناريو (أ) عن أنه إذا لم يتحسن اداء الاقتصاد الجزائري في السنوات المقبلة بل ظل على مستواه في السبعينات لاحتاجت الجزائر - في عام (٢٠٠٠) من رأس المال الاجنبي لثلاث عشر ضعف ذلك الحجم الذي كانت تحتاجه في سنة (١٩٨٠) .

وحتى لو زاد معدل نمو الصادرات الى ضعف ما كان عليه في السبعينات ، وظل كل شيء آخر على حاله ، لاحتاجت الجزائر في عام (٢٠٠٠) الى قدر من رأس المال الاجنبي يبلغ احدى عشرة مرة ذلك القدر الذي كانت تحتاجه في عام (١٩٨٠) .

كما وجد أيضا انه إذا لم يتحسن اداء الاقتصاد الجزائري فان تحقيق التوازن الخارجى في عام (٢٠٠٠) سوف يقتضى أن يرتفع معدل نمو الصادرات الى ٨.٩ ٪ أى الى معدل يزيد بمقدار الثلث عن معدل نمو الناتج القومى .

جدول (١٠)
التنبؤ بحجم الفجوتين لبعض الدول العربية
(١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

البلد	السنة	المناهج	معدل نمو الناتج القومي الإجمالي	معامل رأس المال	الهيكل الحدي للإدخار	معدل نمو الصادرات	الهيكل الحدي للاستيراد	الناتج القومي الإجمالي	الاستثمار القومي	الإدخار	الواردات	الصادرات	رأس المال الأجنبي	الفجوة المتحركة
			F	X	Y	I	S	M ₁	E	S ₁	K	R		
الجزائر	١٩٨٠	-	٠.٦٣	٦٢٢١	٧٧٠٣٣ر٨	٣٠١٩ر٩	٣٢١٣٠ر٥	٥٢٩ر٥	٠.١٧	٤٩٠ر٤	٠.٦٣	٢٢٧٦ر٤	٧٠٩٧ر١	التجارة
	٢٠٠٠	١	٠.٦٣	٦٢٢١	٢٦١٤٢ر٧	١٠٢٤٥٨ر٤	١٢٢٤٨ر٢	٥٢٩ر٥	٠.١٧	٤٩٠ر٤	٠.٦٣	٣١٨٩ر٢	٩٥٥١٢ر٥	"
		ب	٠.٦٣	٦٢٢١	٢٦١٤٢ر٧	١٠٢٤٥٨ر٤	١٢٢٤٨ر٢	٥٢٩ر٥	٠.٣٥	٤٩٠ر٤	٠.٦٣	٤٥٢٩٨ر٣	٨٢١٠٧ر٢	"
السودان	١٩٨٠	-	٠.٦٥	٤٥٠٠	٥٥٦٩ر٢	١٦٢٨ر٩	١٥٦ر٧	١٥٧ر١	صفر	٠.٠٥	٠.٦٥	٦٥٥ر٢	١٤٧٢ر٢	الدخوات
	٢٠٠٠	١	٠.٦٥	٤٥٠٠	١٩٦٢٣ر٩	٥٧٣٩ر٩	٢٢٦ر٩	١٥٧ر١	صفر	٠.٠٥	٠.٦٥	٦٥٥ر٢	٥٥١٣ر٠	"
		ب	٠.٦٥	٤٥٠٠	١٩٦٢٣ر٩	٥٧٣٩ر٩	٣٠٧٢ر٣	١٥٧ر١	صفر	١٥٠ر١	٠.٦٥	٦٥٥ر٢	٢٦٦٦ر٦	"
الاردن	١٩٨٠	-	٠.٩١	٢٤٧٥	٧١١ر٩	١٦٠ر٣	٤٨٢ر٨	١٣٩٣ر١	٢١ر١	٥٢٨ر٥	٠.٩١	٧٨٦ر٧	٣٣٧ر٩	التجارة
	٢٠٠٠	١	٠.٩١	٢٤٧٥	٤٠٦٣ر٦	٩١٥ر٢	٢٠٤٨ر٣	١٣٩٣ر١	٠.٩١	٥٢٨ر٥	٠.٩١	٢٥٦١ر٢	١١٣٣ر٠	الدخوات
العراق	١٩٨٠	-	١.١٢	٣٠٣٢	٣١٥٥ر٨	١٠٧١ر٧	٢٤٥٢ر٠	٤٨٥ر٤	٠.٤٩	٧٩١ر٧	١.١٢	١٧٠٦	١٠٢٤ر٠	التجارة
	٢٠٠٠	١	٠.٧٠	٣٠٣٢	١٢٢١١ر٩	٢٥٩١ر٨	٦١٢١ر٩	٤٨٥ر٤	٠.٤٩	٥٠٠ر٥	٠.٧٠	١٧٧٥ر٤	٤٣٢٣ر٠	"
المغرب	١٩٨٠	-	٠.٥٨	٢٩٣١	٣٣٨٩ر٢	٥٧٦١ر٩	٧٢٩ر٥	٢٩٦ر٦	٠.١٨	١٣٧ر١	٠.٥٨	١١٠٢٦ر٥	٦٧٤٥ر٣	التجارة
	٢٠٠٠	١	٠.٥٨	٢٩٣١	١٠٢٧١٢ر٣	١٧٤٦٠ر٨	١٦٧١٩ر٥	١٥٠ر١	٠.٥٨	١٣٧ر١	٠.٥٨	١٣٢٢٠ر٨	٤٠٩٤ر٢	"
سوريا	١٩٨٠	-	٠.٩٨	٢٣١٩	٢٩١٧ر٣٠	٦٦٢٩ر٩	٧٧٦٥ر٧	٤١٧ر٤	صفر	٣٢٢ر٢	٠.٩٨	٤١١٧ر٥	٥٩١٩ر٠	التجارة
	٢٠٠٠	١	٠.٩٨	٢٣١٩	٦٧٩٨ر٢٠	١٥٤٤٩ر٨	٧٧٦٥ر٧	٤١٧ر٤	صفر	٣٢٢ر٢	٠.٩٨	٤١١٧ر٥	٢٢١٠٦ر٩	"
		ب	٠.٩٨	٢٣١٩	٦٧٩٨ر٢٠	١٥٤٤٩ر٨	٧٧٦٥ر٧	٣١٣ر٣	٠.٣	٣٢٢ر٢	٠.٩٨	٧٤٣٦ر٦	١١٧١٧ر٧	"
مصر	١٩٨٠	-	٠.٧١	٢٩٧٣	٧٩٩٨ر٤	١٦٨٨ر٣	٢٠٣٦ر٤	٣٧٠ر٣	٠.٧١	٣٨٩ر٣	٠.٧١	٢٦٦٦ر٤	١١١٧ر٩	التجارة
	٢٠٠٠	١	٠.٧١	٢٩٧٣	٣١٥٣ر٩	٦٦٥٦ر٥	١١١٩ر٢٠	٣٧٠ر٣	٠.٧١	٣٨٩ر٣	٠.٧١	١١٣٧ر٩	٥٢٧٠ر٠	"
		ب	٠.٧١	٢٩٧٣	٣١٥٣ر٩	٦٦٥٦ر٥	١١١٩ر٢٠	٢٩٦ر٦	٠.٧١	٣٨٩ر٣	٠.٧١	٩٠٩٥ر٣	٢٩٩٠ر٥	"

كذلك وجد أن انخفاض الميل الحدى للاستيراد له اثر ملحوظ فى تقليل الاعتماد على رأس المال الاجنبى بالنسبة لهذا البلد فانخفاض الميل الحدى للاستيراد بمقدار (٢٠%) ، يؤدى الى تخفيض رأس المال الاجنبى المطلوب فى سنة (٢٠٠٠) الى النصف تقريبا . وقد وجد أن تحقيق التوازن الخارجى فى سنة ٢٠٠٠ يتطلب تخفيض الميل الحدى للاستيراد الى حوالى ربع مستواه الحالى .

ومع أن تخفيض الميل للاستيراد شأنه شأن رفع معدل نمو الصادرات ان يؤدى كلاهما الى تقليل الاعتماد على رأس المال الاجنبى ، الا انهما يؤدىان الى ذلك بدرجات متفاوتة . فقد تبين أن تخفيض الميل الحدى للاستيراد بنسبة (٢٠%) يؤدى الى تخفيض فجوة التجارة بنسبة (٣٠%) بينما يؤدى مضاعفة معدل نمو الصادرات الى تخفيض هذه الفجوة بنسبة ١٥% فقط . وعلى ذلك يسهم تخفيض الميل للاستيراد فى علاج الاختلال الخارجى بأكثر مما يسهم رفع معدل نمو الصادرات فى تحقيق ذلك .

وحتى لو زاد على أحسن الفروض معدل نمو الصادرات الى الضعف وانخفض الميل الحدى للاستيراد بمقدار (٢٠%) فان رأس المال الاجنبى المطلوب فى عام (٢٠٠٠) سوف يقلص بنسبة (٤٤%) عن المستوى المقدّر له فى السيناريو ١ .

فاذا ما زاد معدل نمو الناتج القومى ب (١%) وفقا لسيناريو آخر غير مذكور بالجداول (١٠) وظل كل شئ آخر على خاله ، لا دى ذلك الى زيادة الواردات بمقدار الربع والى زيادة العجز الخارجى بنسبة الثلث . والى ارتفاع الاستثمارات المطلوبة الى مستوى قريب من مستوى الادخار الممكن .

كما أن انخفاض معامل رأس المال بنسبة (٢٠%) من شأنه أن يؤدى الى نقص الاستثمار الاجمالى بنفس هذه النسبة دون التأثير على فجوة التجارة التى تظل على حالها .

فى ضوء ذلك فمن السراج أن تظل فجوة التجارة هى المسيطرة على الاقتصاد
الجزائرى لسنوات طويلة مقبلة .

السودان :

بلغ معدل نمو الناتج القومى الاجمالى فى السودان فى السبعينات حوالى (٦٥ ٪) .
وقد تميز الاقتصاد السودانى فى خلال هذه الفترة بضعف شديد فى ميله للإدخار^(١)
الى ذلك الحد الذى تجاوز فيه معدل نمو الاستهلاك القومى (٦٨ ٪) معدل نمو
الناتج القومى .

ويواجه السودان صعوبات بالغة فى التصدير ، إذ أن معدل نمو الصادرات قد
أخذ قيمة سالبة غير معنوية تقدر بـ (- ١٤ ٪) . ويعنى هذا أن السودان غير قادر
على زيادة صادراته بأى نسبة سنة بعد أخرى .

وقد أعطى أسلوب الانحدار فى شأن معامل رأس المال نتائج غير معنوية
(جدول ٦ - م) ولهذا افترضنا أن قيمة هذا المعامل تبلغ فى السودان (٤٥) وهى
قيمة افتراضية تبدو مقبولة بالنظر الى قيمة هذا المعامل فى الدول النامية الأخرى .

وتبدو أن فجوة المدخرات كانت هى المسيطرة على الاقتصاد السودانى فى العقد
الماضى فالمدخرات المحلية المقدرة فى عام (١٩٨٠) لم تكن تتجاوز عشر الاستثمارات
المطلوب تنفيذها . بينما مولت الصادرات على ركودها (٦٠ ٪) من الواردات .

فإذا ما بقيت معدلات الاداء الاقتصادى على ما هى عليه ، فإن فجوة المدخرات
سوف تتسع بشكل ملفت للنظر فى المستقبل . فمن المقدرفى سنة (٢٠٠٠) إذا لم
يرتفع الميل الحدى للإدخار أو ينخفض معامل رأس المال أن تنخفض نسبة تمويل الإدخار

(١) جاءت التقديرات الخاصة بالميل الحدى للإدخار فى السودان غير معنوية بالنسبة
لجميع الدول المقيسة انظر الجداول (٣ ، ٤ ، ٥ - م) .

المحلى للاستثمار المحلى من (١٥%) فى عام (١٩٨٠) الى (٤%) فى عام (٢٠٠٠) .
وأن يرتفع حجم الاقتراض الخارجى فى سنة (٢٠٠٠) الى (٥٥١٣) مليون جنيه ليصبح
تمويل الاستثمار معتمد كليا على رأس المال الاجنبى ، اذ سوف تبلغ نسبة رأس المال
الاجنبى الى الاستثمار المحلى فى عام (٢٠٠٠) حوالى ٩٩% .

اما اذا ارتفع الميل الحدى للإدخار من (٠.٥) الى (١.٥) ومقيست
الاشياء الأخرى على حالها فسوف يؤدى ذلك الى تضاعف المدخرات المحلية فيما يمين
عامى (١٩٨٠) ، (٢٠٠٠) حوالى ١٣ مرة والى تساوى فجوة المدخرات مع فجوة
التجارة عند مستوى ٢٦٦٠ مليون جنيه سودانى ، ويكشف ذلك بصفة عامة عن مدى حاجة
السودان الماسة لتشجيع مدخراته المحلية وعن أن تخفيض الواردات هو سياسة غير مجدية
فى السودان لتقليل الاعتماد على العالم الخارجى اللهم الا اذا تجاوز الميل الحدى
للاستيراد ضعف مستواه الحالى ، ومقيت الاشياء الأخرى على حالها .

يتعين من ثم على السياسة الاقتصادية فى السودان أن تستهدف بالدرجة
الأولى تشجيع الإدخار المحلى ورفع فاعلية الاستثمار . وذلك لأن السياسات الأخرى
كتشجيع الصادرات أو تقليل الواردات لن يسفر عن تقليل الاعتماد على العالم الخارجى
الا اذا ما اقترنت هذه السياسات بارتفاع فى الميل للإدخار .

ومع أن انخفاض معامل رأس المال يمكن أن يؤدى - اذا لم يرتفع معدل نمو الناتج
القومى الاجمالى - الى تخفيض الاستثمار المطلوب دون تخفيض المدخرات والى تقليل
الاعتماد على العالم الخارجى ، الا انه ليس من المتوقع حتى عام (٢٠٠٠) أن ينخفض
معامل رأس المال عن القيمة المفترضة له وهى (٤.٥) لأن السودان لم تستوف بعد
العديد من الهياكل الرأسمالية التى ينطوى القيام بها على رفع قيمة هذا المعامل .

اما اذا اقترن النمو الاقتصادى فى السنوات المقبلة بارتفاع حاد فى الميل الحدى
للاستيراد ، فان ذلك قد يكون كفيل بانتقال السودان من مرحلة النمو المقيسد بالمدخرات

المحلية الى حالة النمو المقيّد بالواردات فلو زاد الميل الحدى للاستيراد الى الضعف أى من (١٥٧ ر) الى (٣١٤ ر) ومقيت الأشياء الأخرى على حالها ، لزدات فجوة التجارة عن فجوة المدخرات المحلية (سهاريو آخر غير مذكور بالجـدول) وعلى ذلك فان تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية يتطلب في السودان تلبية الشروط التالية :

- ١ - رفع الميل الحدى للادخار الى أقصى درجة ممكنة .
 - ٢ - تخفيض معامل رأس المال .
 - ٣ - الابقاء على الميل الحدى للاستيراد عند ادنى حد ممكن .
- كما لوحظ أنه ما لم يرتفع معدل الادخار و / أو ينخفض معامل رأس المال ، فان زيادة الدخل القومى فى السودان بمقدار ١ % فى سنة ٢٠٠٠ سوف تتطلب فى نفس هذا العام زيادة القروض الأجنبية التى تحصل عليها سنويا عام (٢٠٠٠) بمقدار (٤٠ %) من حجم الاقتراض السنوى فى عام (١٩٨٠) .

الاردن :

بلغ معدل نمو الناتج القومى الاجمالى فى الاردن (٩١ %) خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) وقد انفراد الاردن بتحقيق أعلى معدل لنمو الصادرات فقد بلغ معدل نمو الصادرات الاردنية خلال الفترة المشار اليها (٢١ %) اما عن معدل نمو الواردات الاردنية فقد بلغ خلال نفس الفترة (١٥٩٥١ %) وقد قدر معامل رأس المال من واقع نتائج الانحدار بـ (٢٤٧٥) . ويتصف هذا المعامل بالانخفاض النسبى اذا ما قورن بنظيره فى الدول العربية الأخرى .

وقد كان من جراء انخفاض معامل رأس المال (٢٤٧٥) وارتفاع الميل الحدى للادخار (٥٢٨ ر) ان حقق الاقتصاد الاردنى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) فائضا فى المدخرات المحلية ، وعجزا فى الحساب الجارى . فالاقتصاد الاردنى كان

يعيش في العقد الماضي نموًا مقيدًا بالتجارة الخارجية وليس بالمدخرات المحلية . ولما كان الحفاظ في المستقبل على المعدل التاريخي المرتفع لنمو الصادرات الأردنية هو أمر صعب في ظروف الكساد العالمي في الثمانينات ، فقد افترضنا أن معدل نمو الصادرات سيكون معادلاً لمعدل نمو الناتج القومي في المستقبل .

ولما كانت القيمة المقدرة للميل الحدي للاستيراد هي قيمة مرتفعة بشكل ملحوظ إذ تتجاوز الواحد الصحيح (١٣٩٣) - فقد افترضنا عند إجراء التنبؤ أن الميل الحدي للاستيراد سيميل للانخفاض في غمار النمو الاقتصادي حتى يصل في عام ٢٠٠٠ إلى (٦) وعلى أساس هذه الافتراضات قمنا بحساب الفجوتين في عام ٢٠٠٠ ووجدنا أن الاقتصاد الأردني يمكن أن يستغني عن القروض الأجنبية - إذا ما استطاع أن يخفض من ميله الحدي للاستيراد بمقدار النصف في الوقت الذي يحافظ فيه على التساوي بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومي .

العراق :

بلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال العقد الماضي (١١٢ ٪) . ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات في العالم العربي . وعلى حين لم يتجاوز معدل نمو الصادرات (٤٩ ٪) بلغ معدل نمو الواردات (٢٣٣ ٪) خلال نفس الفترة وقد قدر معامل رأس المال بـ (٣٢٠٣٢) . ومقتضى هذه المعاملات والمعدلات التاريخية اتصف النمو الاقتصادي في العراق في العقد الماضي ، بخضوعه لفجوة التجارة .

وحتى لا تتأثر نتائج التنبؤ بفترة الرواج النفطي في السبعينات وهي الفترة التي قيست فيها المعلمات فقد افترضنا أن معدل نمو الناتج القومي سوف ينخفض إلى (٧ ٪) وأن الميل الحدي للإدخال سوف ينخفض إلى (٥) . وتكشف نتائج التنبؤ بالنسبة لسنة ٢٠٠٠ عن أن انخفاض معدل نمو الناتج القومي إذا ما اقتصر

بارتفاع الميل الحدى للاستيراد وانخفاض معدل نمو الصادرات يتسببان في المدة الطويلة في خضوع النمو الاقتصادي العراقي لقيد التسفد الاجنبى .

وتكشف نتائج التنبؤ على أنه بمقدور الاقتصاد العراقي أن يحقق فائضا فى المدخرات المحلية ويرجع ذلك اساسا لانخفاض معامل رأس المال من ناحية ولا ارتفاع الميل للادخار من ناحية أخرى .

المغرب :

نمى الاقتصاد المغربى فى العقد الماضى بـ (٥٨ ٪) سنويا ، كما زادت صادراته بنسبة (١٥ ٪) . وبلغ معدل نمو واردات هذا الاقتصاد خلال نفس الفترة (٢٨ ٪) . أما معامل رأس المال فقد قدر بـ (٢٩٣) .

وقد تميز النمو الاقتصادى المغربى خلال العقد الماضى بخضوعه لفجوة التجارة . اذ أن الادخار المحلى الممكن كان يفوق الاستثمار المطلوب بينما كانت الصادرات أقل من الواردات .

وقد وجد أنه وعلى أحسن الفروض لو نجحت السياسة الاقتصادية فى تخفيض الميل الحدى للاستيراد الى (١٥) بدلا من (٢٩٦ ر) ، وزادت الصادرات بنفس معدل نمو الناتج القومى . فان حاجة الاقتصاد المغربى لرأس المال الاجنبى يمكن أن تتخفض تدريجيا .

سوريا :

يبلغ معدل نمو الناتج القومى الاجمالى فى سوريا خلال السبعينات (٩٨ ٪) وقد زادت الواردات خلال تلك الفترة بمعدل (١٥٢ ٪) أما الصادرات فقد تقلبت من سنة لأخرى دون أن تسفر عن اتجاه واضح للزيادة . وقد قدر معدل نمو الصادرات على أنه مساوى للصفر خلال هذه الفترة ، بينما قدر الميل الحدى للادخار بالنسبة

للدخل على أنه مساوى (٣٢٢ ر) والميل الحدى للاستيراد (٤١٧ ر) . أما معامل رأس المال فقد بلغ (٢٣١٩ ر) .

وقد وجد أن أى رفع لمعدل نمو الصادرات السورية هو خطوة للامام فى سبيل تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية . فزيادة مقدارها (١ %) فى الصادرات يمكن أن يترتب عليها فى سنة (٢٠٠٠) تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية بنسبة (١٥ %) بالنسبة لسنة (١٩٨٠) كأساس .

وإذا ما استمر الاداء الاقتصادى على ما هو عليه ، فإن سوريا فى سنة (٢٠٠٠) ستكون فى حاجة لأن تقترض (٢٢١٠٦٩) مليون ليرة وهو ما يبلغ حوالى اربع اضعاف حجم الاقتراض السنوى الذى كان مقدرا لها عام (١٩٨٠) .

وقد وجد أنه إذا ما ارتفع معدل نمو الصادرات الى (٣ %) فى الوقت الذى انخفض فيه الميل الحدى للاستيراد الى (٣١٣ ر) فإن حجم الاقتراض السنوى فى عام (٢٠٠٠) سيكون أقل بمقدار (٤٧ %) عما هو مقدروفا للسيناريو (١) .

مصر :

حقق الاقتصاد المصرى فى العقد الماضى نموا اقتصاديا بلغ معدله السنوى (٧١ %) وقد اقترب معدل نمو الصادرات من معدل نمو الناتج القومى . أما معدل نمو الواردات فقد بلغ خلال نفس الفترة (٩٣ %) . وقد قدر الميل الحدى للادخار (٣٧٩ ر) والميل الحدى للاستيراد (٣٧ ر) . كما قدر معامل رأس المال (٢٩٧٣ ر)^(١) .

وقد تميز النمو الاقتصادى المصرى خلال هذه الفترة بخضوعه لفجوة التجارة . وقد قدرت حاجة الاقتصاد المصرى لرأس المال الأجنبى فى عام ٢٠٠٠ على أساس استمرار معدلات النمو التاريخية بحوالى (٥٢٧٠) مليون جنيه مصرى وهو مقدار يبلغ

(١) قد ربح بعض الاقتصاديون أنه على مدى ٢٥ عاما تغطى الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٧٥) كان المعامل المتوسط لرأس المال هو (٤٢ ر) فإذا ما ادركنا أن القيمة المقدرة لهذا المعامل بالمتن تغطى الفترة من (٧٠ - ١٩٨٠) لكان فى ذلك مؤشر =

حوالى ٥ أضعاف حجم رأس المال المقدّر للاقتصاد المصرى عام (١٩٨٠) (١) .

وقد تبين أنه اذا ما استطاعت السياسة الاقتصادية تخفيض الميل الحدى للاستيراد بمقدار ٢٠ ٪ ليصبح (٢٩٦ ر) بدلا من (٣٢ ر) فان ذلك سوف يسفر فى عام (٢٠٠٠) عن انخفاض محسوس فى درجة الاعتماد على القروض الأجنبية . اذ يوءى ذلك الى تخفيض مقدار رأس المال الاجنبى المطلوب بمقدار (٤٤ ٪) وهى نسبة فائقة . تحمل على تأكيد أهمية العمل من خلال سياسات ترشيد الواردات أو تشجيع الاحلال محل الواردات على تخفيض الميل الحدى للاستيراد فى الاقتصاد المصرى فى السنوات القادمة .

= على اتجاه قيمة هذا المعامل نحو الانخفاض تد رجيا فى مصر انظر :

محمد محمود الامام : " دور رأس المال الاجنبى فى التنمية طويلة الأجل " بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، حول التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٢٠٣ .

(١) توصل بعض الاقتصاديين المصريين الى أن النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٥ اكان محكوما بفجوة المدخرات وليس بفجوة التجارة . ولا تتعارض هذه النتيجة بالضرورة مع النتيجة الواردة بالمتن اذ أن الدراسة الحالية تغطى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ انظر :

جودة عبد الخالق ، " نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج ، دراسة التجربة المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ " ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، حول التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٦٠٥ - ٦٠٦ .

خاتمة

يرتبط معدل الاقتراض الخارجى فى ظروف أغلب الدول العربية ارتباطا عكسيا بكل من معدل نمو الصادرات والميل الحدى للاستيراد . فالنمو الاقتصادى بحكم خضوعه لفجوة الصادرات فى هذه الدول (فيما عدا السودان) يستجيب بدرجة أكبر للتغير فى هذين المعدلين وبدرجة أقل للتغير فى معاملى رأس المال والميل الحدى للإدخار . غير أنه لما كان معدل نمو الصادرات والميل الحدى للاستيراد هما من قبيبل المعلومات الهيكلية فإن مستقبل رأس المال الأجنبى سوف يتوقف بعبارة أخرى على مدى قدرة النظم الاقتصادية العربية على أن تتغير هيكلها فى اتجاه تنويع الصادرات والإحلال محل الواردات . فهذا التغير الهيكلى متى تحقق من خلال التنمية الاقتصادية كان اسلوما ناجحا فى تعزيز الاستقلال الاقتصادى والسياسى للدول العربية .

ملحق

جدول (١-م)

المعدلات السنوية لنمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في بعض الدول العربية (١) (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

D.W	F	R ²	%	In(1+ r)	In (Y ₀)	
٢,٥٣٢	٢٣١,٥٠٢	٦٩٦	٦,٣	* ٠,٦٢ (١٥,٢١٥)	١٠,٥٧٠	الجزائر
١,٣٠٧	٨٥,٢٢٧	٩١٤	٩,١	* ٠,٨٨ (٩,٢٣١)	٥,٥٢٦	الاردن
٧٨٩	٣٩,٦٨٤	٨١٥	٦,٥	* ٠,٦٣ (٦,٢٩٩)	٧,٩٣٢	السودان
٩٩٤	١٠٩,٣٢٧	٩٣١	١١,٢	* ١,٠٧ (١٠,٤٥٦)	٦,٨٨٠	العراق
٧٩٨	٤٥٥,٩٣٣	٩٨٠	٥,٨	* ٠,٥٧ (٢١,٣٥٢)	٩,٨٠٤	المغرب
١,٤٢٥	٧٠٠,٧٤٤	٩٨٤	٧,٥	* ٠,٧٣ (٢٦,٤٧١)	٦,٦٩٢	تونس
١,٣٨٩	١٥٩,٢٥٩	٩٤٦	٩,٨	* ٠,٩٤ (١٢,٦١٩)	٩,٢٤٧	سوريا
٧٥٧	٤,٥٦٢	٣١٣	٢,٧	٠,٢٧ (٢,١٣٦)	٨,١٥١	ليبيا
٥٣٩	١٢٤,٣٦١	٩٣٢	٧,١	* ٠,٦٩ (١١,١٥١)	٨,٢٢٨	مصر

(١) حسبت معدلات النمو بطريقة المربعات الصغرى العادية ، من واقع البيانات المنشورة عن البنك الدولي ، وذلك بأخذ انحدار الناتج القومي الاجمالي (Y) على الزمن (t) في الدالة الاسية التالية :

$$\ln(Y) = \ln(Y_0) + t \ln(1+r)$$

حيث (Y₀) هي الدخل القومي الاجمالي في سنة الاساس ، و (r) هو المعدل المئوى السنوى المركب لنمو هذا الدخل .

* معنوى عند مستوى ٩٥ % .

جدول (٢ - م)
المرونة الداخلية للطلب على الواردات في بعض الدول العربية
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	In A	B	R ²	F	D.W.
الأردن	٣٦٨١ -	* ١٥٨٧ (١٣٩٢٤)	٩٦٠	١٩٣٨٩٧	١٣٣٤
السودان	٠٩٠	* ٧٩٦ (٥٥١٠)	٧٧١	٣٠٣٦٥	١٦٨٤
العراق	٥٥٠٤ -	* ١٥٩٩ (٥٩٥٤)	٨١٥	٣٥٤٥٣	١٣٥
المغرب	٥٤٣٨ -	* ١٣٨٥ (٧٣١١)	٨٥٥	٥٣٤٦٣	٩٠٩
تونس	٥٤٣٤ -	* ١٥٩٦ (٢٤١٧٩)	٩٨٣	٥٨٤٦٢٦	١٢٨٩
سوريا	٦٣٥٧ -	* ١٥٢١ (١٢٦٠٣)	٩٤٣	١٥١٤٤٦	١٦٥٦
ليبيا	١٢٥٢ -	١٠١٦ (١١١١)	١٠٩	١٢٣٥	٣١٢
مصر	٢٦٩٧ -	* ١١٨١ (٦٦٢٠)	٨٢٩	٤٣٨٣٧	٨٥٨

(١) حسب المرونة بطريقة المربعات الصغرى العادية ، من واقع البيانات المنشورة عن البنك
الدولسي ، وذلك بأخذ انحدار الواردات (M) على الناتج القومي الاجمالي (Y)
وفقا للدالة اللوغارتمية التالية :

$$\ln(M) = \ln(A) + B \ln(Y)$$

حيث (E) هي معامل المرونة ، ويعرف على انه ($\Delta M / \Delta Y \cdot Y / M$)

* معنوي عند مستوى ٩٥ %

جدول (٣- م)
الميل الحدى الادخار فى بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	a	b	R ²	F	D.W
الجزائر	٥٦١٥١٦٣-	*٤٩ (١٠٠٧٦٤)	٩٢٧	١١٥٨٧٢	١٢٦٨
الاردن	١٠٦٩٥٧-	*٥٢٨ (٥٤٥٤)	٧٨٨	٢٩٧٥٤	١٥٢٨
السودان	١٢٨٨٨٣	٠٠٥ (٣٢٥)	٠١١	١٠٥	١٩٥٢
العراق	١٦٠١٨	*٧٩١ (٥٤٨٧)	٧٩٠	٣٠١٠٩	٩٣٠
المغرب	٢٦٤٨٨٠٧	*١٣٧ (٢٤٧٥)	٤٠٥	٦١٢٦	١٢١٣
سوريا	١٦٢٨٠٦٥-	*٣٢٢ (٧٠٧)	٨٤٧	٤٩٩٩٥	٨٤٣
ليبيا	٧٢٠٨٩١-	*٥٨٦ (٤٦٥٦)	٦٨٤	٢١٦٧٨	٢٣٧٤
مصر	١٠٧٥٢٤ -	*٣٨٩ (٦٦٣٩)	٨٣٠	٤٤٠٧٨	٦٩١

(١) حسب الميل الحدى للادخار بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الادخار
الاجمالى (S) على الناتج القومى الاجمالى (Y) فى الدالة الخطية التالية :

$$S = a + b(Y)$$

حيث b على الميل الحدى للادخار ، ويعرف بأنه (S/٥Y) .

* معنوى عند مستوى ٠.٩٥ %

جدول (٤-م)

معاملات انحدار الادخار على الناتج القومي ونسبة
الصادرات الى الناتج في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	الحد الثابت	Y	X/Y	R ²	F	D.W
الجزائر	٩٩٣٨٢٦٢	*٣٨ (٤٤٨٢)	٢٤٧٠٠١٨ - (١٤٧-)	٩٢٥	٤٣٢٤٧	١٠٥
الاردن	١٠٢١٥٣-	٣٣ (١١٠٤)	٢٠١٧٨٩ (٧٠٤)	٨٠٢	١٤١٨٨	١٥٣
السودان	١٦٠٢٣٦-	٠٤١ (١٣٤٨)	٩٠٩٢٠٣ (١٣٦٨)	١٩٩	٩٩٣	١٨٤
العراق	١٦٠٩٩٣٦	٥٣٩ (١٩٠٨)	٣٩٦٣٠٢١ - (١١٧٣-)	٨٠٦	١٤٦٠٦	١٣٧
المغرب	٧٧١٠٧٢	١٦٨ (١٥٧٢)	٦٩٩٩٦١٦ (٣٤٠)	٤١٣	٢٨٢	١٢٦
سوريا	٦٦٤٩٠٨٥	١٠٢ (٤٠٣)	١٧٣٠٤٥٨٦ - (٨٧٢-)	٨٦	٤٤٧٤٥	١١٧
ليبيا	٢٦٧٢٣٧-	*٥٤٦ (٤٠٠٥)	٤٦٧٤٧٢ - (٨٢٨-)	٧٠٦	١٠٨٤٣	٢٦
مصر	٢٤٥٤٩١١٣-	*٣٧٢ (٧٥٨٧)	٧٤٦٥٠٧٧ (١٠٣١)	٨٩١	٣٢٩٨٣	٩٧

(١) قدرت معاملات الانحدار ، بطريقة المربعات الصغرى العادية ، وذلك بأخذ انحدار
الادخار (S) على كل من الناتج القومي (Y) ونسبة الصادرات الى الناتج (E/Y)
وفقا للدالة الخطية التالية :

$$S = a + b(Y) + c (X/Y)$$

* معنوى عند ٩٥ %

جدول (٥ - م)
معاملات انحدار الادخار على الصادرات ، والناتج
القومي في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	الحد الثابت	X	(Y-X)	R ²	F	D.W.
الجزائر	٣٨٢١,٤٩٣ -	٣٤ (١,١٣١)	*٥٣٩ (٨,٤١٠)	٩٢٥	٤٩,٣٤٧	١,٨٤
الأردن	٥٣,٦٤٥	*٦٩٤ (٤,٦٩٩)	٢٤٠ - (٤,٤٣٩)	٨٣٥	١٧,٨٠٢	١,٦٥
السودان	٩٥,٦٤٢ -	٣٤١ (١,٨٢١)	٠١١ (٧,٦٨)	٢٩٦	١,٦٨٦	١,٨٣
العراق	٢٥,٧٥٥	٣٩٣ (١,٤٨)	٨٨٥ (١,٩١٦)	٧٦٩	١١,٦٨٣	٠,٨٦
المغرب	١١١٤,٤٦٥	٦٥٣ (٨٠٦)	١١٤ (١,٦٩٥)	٤٣٣	٣٠,٦٥	١,٣
تونس	١٣٢,٨٢٦ -	٠,٨٧ (٦,٢٢٧)	٤٨٣ (٤,٦٦)	٩٤٤	٧٦,٥٢٦	١,٧٩
سوريا	١٠٤٩٣,٢٣٤ -	*٢٤٨١ (٣,٣٩٧)	*٣١٩ (٩,٥٦٤)	٩٢٧	٥٠,٩٣١	١,٩٦
ليبيا	٥١٨,٣٢٤ -	*٥٠٣ (٣,٢٥٨)	*٦٠٩ (٤,٧١٠)	٧١١	١١,٠٩٩	٢,٦٣
مصر	١١٠٢,١٢٥ -	١٥١٧ (١,٧٦٣)	١١٨ (٠,٦٦٣)	٨٩٨	٣٥,٤٦٧	١,١١

(١) قدرت معاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الادخار (S)
على كل من الصادرات (E) والناتج القومي مطروحا منه الصادرات (Y-E) وفقا للنموذج الخطية
التالية

$$S = a + b X + c (Y-X)$$

* معنوي عند مستوى ٩٥ %

جدول (٦ - م)
معاملات الانحدار الخاصة بالاحتياجات الرأسالية

البلد	القيمة المتوسط (k)	القيمة المتوسط (1/r)	(k') الحد الثابت	(Z)	R ²	E	D.W
الجزائر	٦٦٠	١٧٠٢	١١٩٢	*٣١٧ (٨٨٩١)	٩٠٤	٧٥٥٣٢	١٣٣٨
السودان	١٢٧٢	١٠٦٥٥	٠٨٩	٠٣٥ (٠٦٥٥)	٠٥١	٠٤٣	٢٣١٥
الأردن	٣٠٠٦	١٣٧٤٥	٠٣٩٩	*١٨٩ (١١٦٨١)	٩٤٤	٣٦٤٥	٢٢٦٨
المغرب	٤٤٨٨	٢٢٩٧٩	١٦٨٣	*٢٦٨ (٧٠٣٤)	٨٦٠	٤٩٤٧٢	١٠٦٣
العراق	٣٧٦٩	١٤٣٤٦	١٣٣٦	*١٦٩ (٥٥٤)	٨١٤	٣٠٦٨٩	١٦٢٢
سوريا	٣٤٦٥	١٣٩٢	٣٦٤٦	١٣ (١٩١٩)	٢٤٦	٢٦٢٣	١١٨٩
ليبيا	١٤١٩	٨٣٦٦	١٨٦٨	٠٥٣ (٦٣١)	٠٣٨	٠٣٩٨	٣٠٩٣
مصر	٤٣٢٨	٢٤٨٣٠	١١٩٩	*١٢٦ (٦٨١٣)	٨٥٣	٤٦٤١٩	١٧٧٧
تونس	٢٣١٠٣	١٠٧٢٩	٣٤٩٣٦	١٠٢ (٣٥٢)	٠١٣	١٢٤	٢٢٥٦

القيمة الواقعة بين الأقواس تشير الى القيمة ت
والنجمة تشير الى أن التقدير معنوي عند مستوى ٩٥ %

جدول (٧-م)
معدل نمو الصادرات في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	$\ln x_0$	$\ln(1+r)$	%	R^2	F	D.W.
الجزائر	٩ر٨٤٦	٠.١٧ (١ر٧٥٢)	١ر٧	٥٠.٤	٣ر٠٧٢	٢ر٥٢١
الأردن	٣ر٩٧٤	* ١ر٩١ (١٥ر١٣٨)	٢١ر٠.٤	٩٦٦	٢٢٩ر١٦٥	٢ر٠٥٦
السودان	٦ر٤٨٥	- ٠.١٥ (١ر٢٦٢)	١ر٤	١٥٠	١ر٥٩٤	١ر٩٥٣
العراق	٥ر٩٩٨	* ٠.٤٨ (٤ر٠.٢٢)	٤ر٩	٦٦٩	١٦ر١٧٨	٢ر٠.٧٣
المغرب	٨ر١٦٤	* ٠.١٨ (٢ر٢٩٠)	١ر٨	٣٦٨	٥ر٢٤٥	١ر٣٦٢
تونس	٥ر١٣٤	* ٠.٩١ (٦ر٩٤٩)	٩ر٥	٨٢٨	٤٨ر٢٩٠	١ر٣٢١
سوريا	٨ر٣٢٣	صفر	صفر	صفر	صفر	١ر٤١٤
ليبيا	٨ر٢٢٩	* ٠.٤٧ (٢ر٥١٩)	٤ر٥	٣٨٨	٦ر٣٤٧	١ر٠.٥٦
مصر	٦ر٥٨٦	* ٠.٦٩ (٧ر٩٨٨)	٧ر١	٨٧٦	٦٣ر٨١٧	٠.٩٨١

(١) حسب معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى ، بأخذ انحدار الصادرات (x) على الزمن (t) في الدالة الاسمية التالية

$$\ln x = \ln x_0 + t \ln (1+r)$$

حيث (x_0) هي الصادرات في سنة الأساس ، و (r) معدل النمو السنوي المئوي المركب .

* معنوي عند ٩٥٪ .

جدول (٨-م)
معدلات الزيادة السنوية في الاستهلاك القومى فى بعض الدول العربية
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	In (C ₀)	In (1+r)	r%	R2	F	D.W
الجزائر	٩٨٦٤	* ٠٩٠ (٣٩٤٩٤)	٩٤١	٩٩٤	١٥٥٩٨٢٤	٢٤٤٤٧
الأردن	٥٧٢٤	* ٠٦٣ (٨١٩٤)	٦٥	٨٩٣	٦٧١٥٤	١٣٩٣
السودان	٧٨٠٦	* ٠٦٦ (٥٩٩٦)	٦٨٢	٨٩٤	٣٥٩٥٢	١٠٢٨
العراق	٦٥٠٧	* ١١٩ (١١٣٠٧)	١٢٦٣	٩٤١	١٢٧٨٦٠	٢٤٢٧
المغرب	٩٦٣٩	* ٠٥٩ (٢١١٥١)	٦٠٧	٩٨٠	٤٤٧٣٨٨	٩٩٥
تونس	٦٤٩٦	* ٠٨٠ (٣٦٥٥٧)	٨٣٢	٩٩٢	١٣٣٦٤٧٣	١٧٩٣
سوريا	٨٨٣٦	* ١٢٢ (١٤١٤٦)	١٢٩	٩٥٦	٢٠٠١٣٦	٩٥١
ليبيا	٦١٤٠	* ٢٠٦ (٦٤١٧)	٢٢٨٧	٨٠٤	٤١١٨٤	٩٧٢
مصر	٨١٩٥	* ٠٥٨ (٨٦٤٩)	٥٩٧	٨٩٢	٧٤٨٢٠	٦٩٠

حسبت معدلات الزيادة السنوية ، بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الاستهلاك القومى (C) على الزمن (t) فى الدالة اللوغارتمية التالية :

$$\ln (C) = \ln (C_0) + t \ln (1+r)$$

حيث (r) المعدل المئوى المركب للزيادة السنوية فى الاستهلاك القومى ، ونحصل على هذا المعدل من طرح المقابل اللوغارتمى لمعامل $\ln (1+r)$ من الواحد الصحيح .

* معنوى عند مستوى ٩٥ ٪ .

جدول (٩ - م)
معدل نمو الواردات في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	$\ln (M_0)$	$\ln (1+r)$	$r \%$	R^2	F	D.W
الجزائر	٧٤٥٦	* ١١٣ (٤٢١٣)	١١,٩٦	٧٨٧	١٥,٤٤٧	١,٨٨١
الأردن	٥٠٤٧	* ١٤٨ (١٨,٩٢٠)	١٥,٩٥١	٩٧٨	٣٥٧,٩٩١	١,٢٩٩
السودان	٦٤١٦	* ٠٤٩ (٣,٧٤١)	٥,٠٢٢	٦٠٨	١٤,٠٠١	١,١٧٩
العراق	٥١٧٧	* ٢١٠ (٨,١٠١)	٢٣,٣٦٧	٨٩١	٦٥,٦٣٦	١,٤٩٢
المغرب	٨١٧٤	* ٠٧٥ (٥,٢٥١)	٧,٧٨٨	٧٥٣	٢٧,٥٨٠	٨٣٠
تونس	٥٢٤٤	* ١١٨ (٣٤,١٣٦)	١٢,٥٢٤	٩٩١	١١٦,٥٣٠,٧	٢,٨٤٢
سوريا	٧,٧١٧	* ١٤٢ (٨,٠٤٦)	١٥,٢٥٧	٨٧٧	٦٤,٧٤٤	٨٢٧
ليبيا	٦,٣١١	* ١٣٨ (٨,٤٠٦)	١٤,٧٩٧	٨٧٦	٧٠,٦٧٤	٧١٦
مصر	٦,٩٨١	* ٠٨٩ (١٠,٥٤٦)	٩,٣٠٨	٩٢٥	١١١,٢٢٨	١,٣٨٤

(١) حسب هذه المعدلات بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الواردات على الزمن في الدالة الآتية التالية :

$$\ln M = \ln (M_0) + t \ln (1+r)$$

حيث (M) هي الواردات ، (M_0) الواردات في سنة الأساس ، (r) معدل النمو السنوي المثوى ، و (t) الزمن .

* التقدير معنوي عند مستوى ٩٥ ٪ .

جدول (١٠-م)
الميل الحدى للاستيراد فى بعض الدول العربية (١)
(١٩٨٠ - ١٩٧٠)

البلد	a	b	R ²	F	D.W
الجزائر	١٠٨٨٨١٩٨-	٥٢٩ر (٦٩٤٢)	٨٤٢ر	٤٨١٩٣ر	١٠٤٦ر
الاردن	٢٠٤٩٦١-	* ١٣٩٣ر (١٧٣٤٧)	٩٧٤ر	٣٠٠٩٢٩ر	٢٠٥٣ر
السودان	١٨٣٢٢١	* ١٥٧ر (٥٣١٧)	٧٥٨ر	٢٨٢٢٧٦ر	١٧٥٦ر
العراق	١٧٦٨٤٥-	* ٤٨٥ر (٦٣٥١)	٨٣٤ر	٤٠٣٤٥ر	١٣٣٨ر
المغرب	١٩٠٩١٢١-	* ٢٩٦ر (٥٤٧)	٧٩٧ر	٣٥٣٧٤ر	٩٤٨ر
تونس	٢٦٤ر٠٥٦-	* ٥٢٨ر (٢٢٠٣٥)	٩٧٩ر	٤٨٥٥٧٢ر	٩٤٦ر
سوريا	٢١٢٤ر٧١٣-	* ٤١٧ر (١١٨٣٩)	٩٣٩ر	١٤٠ر١٧٩	١٨٥٧ر
ليبيا	٣٢١ر١٠٦-	٤٣٩ر (١٦٨٣)	٢٢٠ر	٢ر٨٣٥	٤١١ر
مصر	٢٣٩ر٠٠٨-	* ٣٧٠ر (٧٤١٦)	٨٥٩ر	٥٥ر١٥٣	٩٠٥ر

(١) حسب الميل الحدى بطريقة المربعات الصغرى العادية ، من واقع البيانات المنشورة عن البنك الدولى ، وذلك بأخذ انحدار الواردات (M) على الناتج القومى الاجمالى الحقيقى (Y) وفقا للادلة الخطية التالية :

$$M = a + b(Y)$$

حيث b هي الميل الحدى للاستيراد معرّفاً على أنه $(\Delta M / \Delta Y)$

* معنوية عند مستوى ٠.٩٥ %

جدول (١١-م)

معاملات انحدار الواردات على كل من الصادرات ، والاستهلاك ، والاستثمار

في بعض الدول العربية (١)

(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	الحد الثابت	E	C	I	R ²	F	D.W
الأردن	٢٣٥٨٢	٣٤٦ ر (١٢٨٢ ر)	٢٩٢ ر (١٠٩٢ ر)	* ١٨٤٥ ر (٣٣٠٣ ر)	٩٩٤ ر	٣٩٣٩٩٢	١٥ ر
السودان	٩٣٨٣-	٣٤٦ ر (٩٤٧ ر)	* ١٥٠ ر (٣١٦١ ر)	١١ ر (٦٦ ر)	٨٢٦ ر	١١١ ر	١٧٩ ر
العراق	٣٥١٨١٤	١١٩٤- ر (٢٠٥٢- ر)	* ٤٤٤ ر (٣٣٢٨ ر)	* ٥٦٢ ر (٣١٧٦ ر)	٩٦٦ ر	٥٧١٣٢	١٤٩ ر
المغرب	١٨٠٨١٨٤-	* ٧٨٢ ر (٣٥٤٧ ر)	٠١٤ ر (٤٤٢ ر)	* ٨٦٤ ر (١٢٦١٣ ر)	٩٩١ ر	٢٦٤٨٥٤	٢٥١ ر
تونس	١٧١٣٧٢-	٠٦٣ ر (٧٣٤ ر)	* ٤٢٨ ر (٣٦٧٨ ر)	٢٩٨ ر (٩٢٩ ر)	٩٨٩ ر	٢٥٠٠٩	٩٢ ر
سوريا	٥٣٠١٤٩٧-	١١٣٨ ر (١٦٨٩ ر)	* ٣٣٦ ر (٦١٢٩ ر)	٢٣٢ ر (١٦٢٥ ر)	٩٦٤ ر	٦٣٠٥	٢٠١ ر
ليبيا	٣٢٦٣٨٩	٠٠٥٦ ر (٩٠٣- ر)	* ٣٥٥ ر (٢٢٥٦ ر)	٥٠٠ ر (١١٠٦ ر)	٩٧٩ ر	١٢٧٧٣٦	١٤٠ ر
مصر	٣٦٤٧٠٢	٣٧ ر (٩٨٣- ر)	* ١٧٥ ر (٢٢٧٩ ر)	* ٧٧ ر (٦٣٦٧ ر)	٩٧٨ ر	١٠٧٦١	٢٢١ ر

(١) قدرت معاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الواردات (M) على كل من الصادرات (E) ، والاستهلاك (C) ، والاستثمار (I) وفقا للدالة الخطية التالية :

$$M = a_0 + a_1 (E) + a_2 (C) + a_3 (I)$$

* معنوى عند مستوى ٩٥ ٪

المراجع

- ١ - ابراهيم العيسوى ، " مدى واقعية الامل المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومساهمتها فى التنمية فى مصر " ، المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٦ .
- ٢ - جودة عبد الخالق ، " نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج : دراسة التجزئة المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ " ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين اصول التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .
- ٣ - رمزى زكى ، " الابعاد الحقيقية لمشكلة تزايد المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية " ، بحث مقدم لنفس المؤتمر .
- ٤ - محمد محمود الامام ، " دور رأس المال الاجنبى فى التنمية طويلة الاجل " بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، حول التنمية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .
- ٥ - التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ ، تقرير من امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الامم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٢ .

٦ - Bhagwati, J.N. et al, Trade, Balance of Payments and Growth, Papers in International Economics in Honour of C.P. Kindleberger, North Holland, 1971.

٧ - Chenery, H. B. and Eckstein, P. "Development Alternatives for Latin America", Journal of Political Economy, Aug. 1970.

Maizels, A. Campbell-Boross, L.F. and Payment, P. B. Exports and Economic Growth of Developing Countries, Cambridge, 1968.

- 8

Papanek, G. "Aid, Foreign Private Investment, saving, and Growth in less Developed countries", Journal of Political Economy, Vol. 81 No. 1, Jan./Feb. 1973.

- 9

Sinsh, A "An Inquiry into the Nature and Implications of A Foreign Exchange constraint on Development, the Indian Economic Journal, Vol. 21, No. 2, Oct./Dec. 1973.

- 10

Williamson, R.B. "The Role of Exports and Foreign Capital in Latin American Economic Growth", Southern Economic Journal, Oct. 1978.

- 11

ملخص

تسعى الدراسة لمعرفة درجة اعتماد النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية على رأس المال الأجنبي وما هي أنسب السياسات التي يمكن بمقتضاها تخفيض الاعتماد على رؤس الأموال الأجنبية دون الاضرار بمعدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول .

وتمتخذ الدراسة من نموذج الفجوتين إطاراً تحليلياً لها إذ تستخدم النموذج في التعرف احصائياً على الفجوة المتحركة في النمو في هذه الدول ، وفي قياس حجم رأس المال الأجنبي اللازم للحفاظ على معدلات معينة للنمو الاقتصادي . ولهذا العرض جرى تقدير دوال الادخار والاستثمار والصادرات والواردات بطريقة المربعات الصغرى العادية من واقع السلاسل الزمنية المتاحة من البنك الدولي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨١) .

وتكشف الدراسة عن خضوع النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية لقيد التجارة فيما عدا السودان التي يخضع النمو فيها لقيد المدخرات المحلية كما تكشف بالنسب لاجلب هذه الدول عن ارتباط معدل الاقتراض الخارجى ارتباطاً عكسياً بكل من معدل نمو الصادرات والميل الحدى للاستيراد . فالنمو الاقتصادي بحكم خضوعه لفجوة الصادرات في هذه الدول (فيما عدا السودان) يستجيب بدرجة أكبر للتغير في هذين المعدلين وبدرجة أقل للتغير في معامل رأس المال والميل الحدى للادخار .

غير أنه لما كان معدل نمو الصادرات والميل الحدى للاستيراد هما من قيسيل المعلمات الهيكلية فإن مستقبل رأس المال الأجنبي سوف يتوقف بعبارة أخرى على مدى قدرة النظم الاقتصادية العربية على التفسير هيكلياً في اتجاه تنويع الصادرات والاحلال محل الواردات . فهذا التغير الهيكلي متى تحقق من خلال التنمية الاقتصادية كان اسلوباً ناجحاً في تعزيز الاستقلال الاقتصادي السياسى للدول العربية .

Abstract

The study seeks to find out how dependent upon foreign capital is economic growth in some Arab countries.

Accepting the general framework of the two gap model, the paper is addressed to the problem of determining statistically which of the two constraints is dominant. The objective of the study is to determine the inflow of external capital required to sustain a given increase of the GNP. The basic approach is to define for each country a prospective saving gap and a prospective trade gap corresponding to the rate of growth and the economic structure assumed.

Estimates of saving, investment and trade functions were carried out by means of the ordinary least square regression method. The time series data of the macro economic variables were obtained from the statistical World Tables of the World Bank for the period (1970-81).

The study reveals that most of the Arab countries studied appear to have been subject primarily to a trade constraint. Sudan was exceptionally dominated by a saving gap. It is found that economic growth is highly dependent

in these countries upon foreign capital and is likely to remain so for a long time. The study leads to the conclusion that long term independence from foreign capital could be more attained by export promotion and import substitution rather than by raising more domestic savings.